

## اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد  
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاحد الواقع في ١٩٧٨/٧/٢٣

رئيس الوزراء  
مضر بدران

١٩٧٨/٧/٢٤ م

هكذا من الأشهر

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

سنة : الثلاثاء ٢٨ شعبان سنة ١٣٩٨ هـ . الموافق ١ آب سنة ١٩٧٨ م . العدد ٢٨٠

## الفرس

صفحة	قانون مؤقت رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٧٨	قانون تصديق اتفاقية قرض التنمية المشروع الثالث لمياه ومحاري مدينة عمان بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية
٢١٣١	قانون مؤقت رقم ( ٢٢ ) لسنة ١٩٧٨	قانون تصديق اتفاقية المشروع المشروع الثالث لمياه ومحاري مدينة عمان بين مؤسسة التنمية الدولية وسلطة المياه والمحاري بمنطقة امانة العاصمة
٢١٤١	قانون مؤقت رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٧٨	قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه ومحاري عمان بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية
٢١٥٤	قانون مؤقت رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٧٨	قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه العقبة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية
٢١٦٥	قانون مؤقت رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٧٨	قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع توسيع كهرية العقبة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية
٢١٧٦	قانون مؤقت رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٧٨	قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرية الحسين الحرارية ( المرحلة الثالثة )
٢١٨٦	لجميع خطا	
٢١٩٧		

## نحس الحسن بن طلال نائب جبرلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٧/٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢١) لسنة ١٩٧٨

### قانون تصديق اتفاقية قرض التنمية

(المشروع الثالث للمياه ومجاري مدينة عمان)

بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض التنمية - المشروع الثالث للمياه ومجاري مدينة عمان - بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٨/٧/٥

### الحسن بن طلال

وزير السياحة والآثار فالح بركات	وزير الاعلام عبدالله ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتماع مضر بدويان
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير العمل عصام المجلوني	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية صلاح جمعه	وزير المعدل
وزير الشؤون البلدية والتروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان صوان	وزير التامين مروان القاسم
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحيبات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف فواز شرف

## اتفاقية قرض التنمية

المشروع الثالث للمياه ومجاري مدينة عمان

بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية

بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٩

اتفاقية قرض التنمية

أبرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٩ بين المملكة الاردنية الهاشمية ( المشار اليها فيما بعد بكلمة «المقترض» وبين مؤسسة التنمية الدولية ( المشار اليها فيما بعد بكلمة « المؤسسة » ) .

حيث أن :

أ - المقترض كان قد طلب من المؤسسة ان تساعد في تمويل الجزء الذي سيؤول بالتد الاجنبي من المشروع المبين في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية بحيث يغطي القرض الجوانب المدرجة ادناه .

ب - تقوم سلطة المياه ومجاري / عمان ( والمشار اليها فيما بعد بكلمة « السلطة » ) بتنفيذ المشروع بمساعدة المقترض الذي سيضع تحت تصرف السلطة ، كجزء من هذه المساعدة ، المبالغ المتأتية من القرض وفقا للاحكام المدرجة ادناه .

ج - ينوي للمقترض التعاقد مع وكالة الولايات المتحدة للانشاء الدولي ( والمشار اليها فيما بعد بـ « الوكالة الاميركية » ) للحصول على قرض ( سيدعى فيما يلي بـ « قرض الوكالة الاميركية » ) وبمبلغ قدره ( ٢٨٥٠٠٠٠٠٠ دولار ) للمساعدة في تمويل جزء من المشروع ، وجزء من مشروع جلب المياه من سد الملك طلال ( حسبما هو موضح فيما بعد ) وفقا للشروط والاحكام الواردة في اتفاقية ( سيشار اليها فيما بعد بـ « اتفاقية قرض الوكالة الاميركية » ) ويتم ابرامها بين المقترض وبرنامج المساعدة الاميركية .

د - كذلك فان المقترض ينوي التعاقد مع « الصندوق السعودي للتنمية » ( والذي سيشار اليه فيما بعد بـ « الصندوق السعودي » ) للحصول على قرض ( سيدعى فيما يلي بـ « قرض الصندوق السعودي » ) بمبلغ يعادل ( ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار ) للمساعدة في تمويل جزء المياه من سد الملك طلال ( كما هو موضح فيما يلي ) وبموجب الشروط والاحكام المنصوص عليها في اتفاقية ( سيشار اليها فيما بعد بـ « اتفاقية قرض الصندوق السعودي » ) ويتم ابرامها بين المقترض والصندوق السعودي ، وكذلك

بما ان - المؤسسة قد وافقت ، بناء على الاسس التي من ضمنها تلك التي سبق ذكرها ، على تقديم القرض للمقترض وفقا للشروط والاحكام المدرجة ادناه والشروط والاحكام الواردة في اتفاقية المشروع المعقودة بين المؤسسة والسلطة بنفس التاريخ الذي ابرمت فيه هذه الاتفاقية ، فقد تم الاتفاق بين الاطراف المتعاقدة على ما يلي :-

### المادة الاولى

الشروط العامة وتفسير الاصطلاحات

### الفقرة ١ (١) :

تقبل الاطراف المتعاقدة بجميع ما ورد في الشروط العامة التي تطبق على اتفاقيات المؤسسة لقرض التنمية المؤرخة ١٥ آذار لسنة ١٩٧٤ ، ويكون لهذه الشروط نفس القوة والأثر كما لو كانت مدرجة بأكملها في هذه

هكذا من الشاهل



الاتفاقية ( وسيشار فيما بعد الى تلك الشروط العامة التي تطبق على اتفاقيات المؤسسة لقروض التنمية بـ « الشروط العامة » ) .

#### الفقرة ١ (٢) :

يكون للاصطلاحات الواردة في هذه الاتفاقية والتي ورد تفسير معانيها في الشروط العامة نفس المعاني المخصصة لها في الشروط العامة الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

اما الاصطلاحات الانشائية التالية الواردة في هذه الاتفاقية فتكون معانيها كما يلي : -

أ - « اتفاقية المشروع » - وتعني الاتفاقية الموقعة بين المؤسسة والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

ب - « اتفاقية القرض الفرعية » - وتعني الاتفاقية التي سيتم ابرامها بين المقرض والسلطة بمقتضى الفقرة ٣ (١) (ب) من هذه الاتفاقية مع جميع ملحقات تلك الاتفاقية الفرعية واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

(ج) سلطة المصادر الطبيعية - تعني سلطة المصادر الطبيعية التابعة للمقرض والتي تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ ، واية تعديلات قد تطرأ عليه .

(د) اتفاقية قرض التنمية لسنة ١٩٧٣ - تعني اتفاقية قرض التنمية المؤرخة ٢٤ أيار لسنة ١٩٧٣ والموقعة بين المقرض والمؤسسة مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل من وقت لآخر بالنسبة للشروط العامة الواردة سابقا في اتفاقيات المؤسسة لقروض التنمية المؤرخة ٣١ كانون الثاني لسنة ١٩٦٩ .

(هـ) اتفاقية المشروع لسنة ١٩٧٣ - تعني الاتفاقية المؤرخة ٢٤ أيار لسنة ١٩٧٣ والموقعة بين المؤسسة والسلطة مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

(و) مشروع جر المياه من سد الملك طلال - يعني مشروع للقترض الذي يشتمل على انشاء مسرب لقناة تتصل ببحيرة سد الملك طلال الذي انشئ على نهر الزرقاء في الجهة الشمالية الغربية لمدينة عمان ، ومحطة للتنقية طاقتها (٦٥٠) انشا في الثانية ، ويخط انابيب نقل بقطر (٨٠٠ ملم) وبطول (٢٥ كم) ، مع انشاء (٣) محطات ضخ طاقتها نحو (٢٤٠٠) متر مكعب في الساعة وانشاء خزانين طرفيين بسعة نحو (١٠٠٠٠) متر مكعب لكل منهما ، على ان تكون مصممة بحيث يمكن معها جر نحو (١٧) مليون متر مكعب من مياه السد سنويا .

(ز) مؤسسة مياه الشرب - تعني مؤسسة ميساة للشرب التابعة للمقرض والتي تم انشاؤها بمقتضى القانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٣ .

#### المادة الثانية القرض

#### الفقرة ٢ (١) :

توافق المؤسسة على تقديم قرض للمقرض بعمولات مختلفة تعادل قيمتها (١٤٠٠٠٠٠٠٠) دولار ، وذلك وفقا للشروط والأحكام المنصوص عليها او المشار اليها في اتفاقية قرض التنمية .

#### الفقرة ٢ (٢) :

يمكن سحب قسمة القرض من حساب القرض وفقا لأحكام الملحق رقم (١) بهذه الاتفاقية ، واية تعديلات قد تدخل عليه من وقت لآخر وبالاتفاق بين المقرض والمؤسسة ، وذلك لتغطية النفقات المعقولة عن البضائع والخدمات الضرورية للمشروع والتي سيتم تحويلها من حصيلة القرض .

#### الفقرة ٢ (٣) :

يتم الحصول على البضائع والأعمال المدنية للمشروع والتي تحصل من حصيلة القرض وفقا للأحكام المنصوص عليها او المشار اليها في الفقرة ٢ (٣) من اتفاقية المشروع الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

#### الفقرة ٢ (٤) :

تنتهي المدة التي يجوز خلالها السحب بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٨١ أو بأي تاريخ آخر قد تعينه المؤسسة على ان تبلغ المقرض فوراً عند تجديد ذلك التاريخ .

#### الفقرة ٢ (٥) :

يدفع المقرض بدل خدمات بمعدل ٥٪ (ثلاثة ارباع الواحد بالمائة) سنويا على المبالغ المسحوبة من القرض الاصلي وغير المسحوبة من وقت لآخر .

#### الفقرة ٢ (٦) :

تدفع رسوم الخدمات كل ستة اشهر ، وذلك في الاول من شهرى آذار وايلول من كل عام .

#### الفقرة ٢ (٧) :

يسدد المقرض قيمة القرض الاساسية بأقساط نصف سنوية تستحق بتاريخ الاول من شهرى آذار وايلول من كل عام ابتداء من الاول من ايلول سنة ١٩٨٨ ولغاية الاول من آذار سنة ٢٠٢٨ ، على ان تكون قيمة كل قسط بما في ذلك القسط الذي يستحق بتاريخ الاول من آذار سنة ١٩٩٨ نصف الواحد بالمائة (٥٪) من قيمة القرض الاساسية وتكون قيمة كل قسط من الاقساط التالية واحد ونصف بالمائة (١.٥٪) من قيمة القرض الاساسية .

#### الفقرة ٢ (٨) :

العملة الممتدة لغايات الفقرة ٤ (٢) من الشروط العامة هي عملة الولايات المتحدة الاميركية .

#### الفقرة ٢ (٩) :

يعتبر رئيس مجلس ادارة السلطة او من ينوب عنه بموجب تفويض خطي منه بأنه يمثل المقرض الذي يملك حق ممارسة الصلاحيات واتخاذ الاجراءات الواردة في الفقرة ٢ (٢) من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة .

هكذا من الشاهل

## المادة الثالثة

## تنفيذ المشروع

## الفقرة ٣ (١) :

(أ) يترتب على المقرض ، وبدون الحذف من التزاماته الأخرى بمقتضى اتفاقية قرض التنمية أو الانقاص منها ، أن يؤمن قيام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية المشروع واتفاقية القرض الفرعية وفقا لحكام هاتين الاتفاقيتين ، كما يترتب على المقرض أن يتخذ أو يؤمن اتخاذ جميع الإجراءات بما في ذلك توفير الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى الضرورية أو المناسبة لتمكين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات ، وأن لا يتخذ ما يسمح باتخاذ إجراءات من شأنها أن تحول أو تعرقل قيام السلطة بمثل هذا التنفيذ .

(ب) يترتب على المقرض أن يعيد اقراض المبالغ المتأدية من القرض إلى السلطة وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعية يتم إبرامها بين المقرض والسلطة على أن توافق المؤسسة مسبقا على شروط واحكام هذه الاتفاقية التي تقضي بأن يسدد القرض الفرعي خلال واحد وعشرين عاما بعد فترة سداد مدتها (٤) سنوات وبفائدة معدنها ٦٪ سنويا على المبالغ المسحوبة من قيمة القرض الأساسية وغير المسحوبة من وقت لآخر .

(ج) يترتب على المقرض ممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعية بشكل يضمن حماية مصالح المقرض والمؤسسة وتحقيق غايات القرض ، ولا يحق للمقرض التنازل للغير عن حقوقه الناشئة عن اتفاقية القرض الفرعية أو تعديل الاتفاقية أو أي من أحكامها أو التخلي عنها إلا إذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

(د) مع مراعاة الأحكام الواردة في البند (أ) وحتى البند (ج) من هذه الفقرة يتعهد المقرض بتقديم مساهمة مالية للسلطة تعادل مبلغ (٢٠.٠٠٠.٠٠٠) دولار في الوقت الذي يطلبه السلطة وبالشكل الذي يساعد على مواجهة متطلبات تنفيذ المشروع وبموجب ترتيبات مقبولة لدى المؤسسة .

## الفقرة ٣ (٢) :

يتعهد المقرض - ما لم توافق المؤسسة على غير ذلك :

- أ - أن يعد المخططات والمواصفات ووثائق العطاء اللازمة لتنفيذ مشروع جر المياه من سد الملك طلال في موعد أقصاه ٣٠ حزيران سنة ١٩٧٨ ، أو أي موعد آخر توافق عليه المؤسسة ، على أن يحال العطاء للمتعهدين لتنفيذ المشروع بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٧٨ ، أو أي موعد آخر توافق عليه المؤسسة .
- ب - أن ينهي مشروع جر المياه من سد الملك طلال بتاريخ الأول من كانون الثاني سنة ١٩٨٢ ، أو أي موعد آخر توافق عليه المؤسسة ، وذلك بكل كفاءة واتقان وفقا للقواعد الإدارية والمالية والمهنية السليمة ، كما يترتب عليه أن يقوم بتوفير الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة بدون تأخير .
- ج - أن يمكن السلطة سنويا ابتداء من السنة التالية لسنة ١٩٨١ ، من الحصول من بحيرة سد الملك طلال على كميات المياه التي تحتاجها لمواجهة متطلباتها زيادة عن مصادر المياه الجوفية التي تستغلها حاليا على أن لا تزيد الكمية المؤمنة من السد عن (١٧.٠٠٠.٠٠٠) سبعة عشر مليون متر مكعب سنويا .
- د - يمكن المقرض مؤسسة مياه الشرب من القيام بإيجاد مصادر مياه بديلة لبلدية مادبا حتى يمكن الاحتفاظ بالمياه التي تنقل لمادبا حاليا من ينابيع منطقة عمان .

## الفقرة ٣ (٣) :

يترتب على المقرض - مساعدة السلطة وبلدية وادي السير لاتخاذ إجراءات توافق عليها المؤسسة ، في موعد أقصاه ٣١ كانون أول سنة ١٩٧٨ ، تحصل السلطة بموجبها على كمية معينة من المياه يوميا من ينابيع وادي السير ، كما تتعهد السلطة مقابل ذلك بدفع - بالغ معينة لبلدية وادي السير وكذلك القيام بمهمة تشغيل محطة الضخ الكائنة في وادي السير ،

## المادة الرابعة

## المعاجلات القانونية المتوفرة للمؤسسة لحماية مصالحها

## الفقرة ٤ (١) :

تضاف الحوادث التالية إلى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ٦ (٢) البند (ج) من الشروط العامة -

- أ - إذا تخلفت السلطة عن تنفيذ أي من التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع أو اتفاقية القرض الفرعية ؛
  - ب - إذا عدل أو أبطأ أو ألغى قانون المقرض الخاص بسلطة المياه والمجارى في منطقة امانة العاصمة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ ، بحيث يحول تعديله أو إلغاؤه دون قدرة المقرض أو السلطة على تنفيذ الالتزامات المترتبة على أي منها بمقتضى اتفاقية قرض التنمية أو اتفاقية المشروع أو اتفاقية القرض الفرعية ، حسب مقتضى الحال .
  - ج - إذا اتخذ المقرض أو أية سلطة أخرى محاولة قرارا بخل السلطة أو توقيف أعمالها بدون موافقة مسبقة من المؤسسة .
  - د - في حالة حدوث أي وضع غير عادي يحول دون تنفيذ السلطة لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع أو اتفاقية القرض الفرعية .
  - هـ - إذا عجزت السلطة عن تسديد ديونها في الوقت المحدد أو إذا اتخذت أي إجراء مسبق من قبل السلطة أو أية جهات أخرى بغرض توزيع أموالها على دائئها .
  - و - إذا حدثت أي مخالفة لبنود اتفاقية قرض التنمية لسنة ١٩٧٣ باستثناء العجز عن تسديد المبلغ الأساسي للقرض ، أو بدل الخدمات أو أية مدفوعات أخرى مطلوبة و ؛
  - ز - بمقتضى الفقرة الثانية من هذه الفقرة .
- أ - إذا أوقف أو ألغى أو أنهى بشكل كلي أو جزئي ، وفقا للأحكام المبينة في الاتفاقية ، حق المقرض أو السلطة في سحب المبالغ المتأدية من أية منحة أو قرض يقدم للمقرض أو السلطة لتمويل المشروع أو مشروع جر المياه من سد الملك طلال .
  - ب - أي قرض مماثل إذا أصبح واجب التسديد قبل الأجل المحدد لذلك .
  - ٢ - لا تصبح الفقرة الفرعية رقم (١) من هذه الفقرة نافذة المفعول إذا :
    - أ - لم يكن التوقيف أو الإلغاء أو الإنهاء أو تقديم موعد الدفع ناتجا عن فشل المقرض أو السلطة في تنفيذ التزاماتها بمقتضى تلك الاتفاقية . (ب) - إذا توفر التمويل للمشروع ولمشروع جر المياه من سد الملك طلال من مصدر آخر وفقا لشروط واحكام مماثلة لشروط واحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالالتزامات المقرض أو السلطة .

هكذا من المأهول



## الفقرة ٤ (٢) :

تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ١٧ (١) البند (د) من الشروط العامة :  
 أ - وقوع اي من الحوادث الوارد ذكرها في الفقرة (أ) و (و) و (١) من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ستين يوما بعد تاريخ قيام المؤسسة بتقديم اشعار بالحوادث للمقترض .  
 ب - وقوع اي من الحوادث الوارد ذكرها في البنود (ب) ، (ج) ، (هـ) و (ز) (١) (ب) من الفقرة ٤ (١) من هذه الاتفاقية .

## المادة الخامسة

## تاريخ بدء العمل بالاتفاقية وانهاؤها

## الفقرة ٥ (١) :

تضاف الحوادث التالية كشروط اضافية لبدء العمل باتفاقية قرض التنمية بالمعنى المقصود في الفقرة ١٢ (١) (ب) من الشروط العامة : -

- (أ) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية المشروع بالنيابة عن السلطة .  
 (ب) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية القرض الفرعية بالنيابة عن كل من المقترض والسلطة .  
 (ج) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتوقيع اتفاقية الوكالة الاميركية واتفاقية قرض الصندوق السعودي بالنيابة عن المقترض حسب الاصول وبموافقة الجهات الحكومية المختصة .

## الفقرة ٥ (٢) :

يحدد الامور التالية كأمور اضافية ضمن المعنى المقصود في الفقرة ١٢ (٢) (ب) من الشروط العامة ، وينبغي ادخالها في الرأي او الاراء التي تقدم للمؤسسة : -

- (أ) ان موافقة ومصادقة السلطة على اتفاقية المشروع قد تمت حسب الاصول وان الاتفاقية تشكل التزاما نافذا على السلطة ، وفقا لشروطها .  
 (ب) ان موافقة ومصادقة كل من المقترض والسلطة على اتفاقية القرض الفرعية قد تمت حسب الاصول ، وان الاتفاقية تشكل التزاما نافذا على كل من المقترض والسلطة ، وفقا لشروطها .

## الفقرة ٥ (٣) :

يحدد تاريخ ١٨ ايلول ١٩٧٨ لأغراض الفقرة ١٢ (٤) من الشروط العامة .

\* يدرج هذا تاريخ بما بعد انقضاء ( ١٢ ) يوما على تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

## الفقرة ٥ (٤) :

تنتهي مدة هذه الاتفاقية والتزامات المقترض الناشئة عنها بمقتضى الفقرة ٣ (١) ، والبند (ج) من الفقرة ٣ (٢) واحكام البند (أ) من الفقرة ٤ (٢) من هذه الاتفاقية في التاريخ الأسبق من التاريخين التاليين :  
 ١ - تاريخ انتهاء اتفاقية قرض التنمية بموجب شروطها  
 أو  
 ٢ - تاريخ انقضاء سبعة عشر عاما بعد تاريخ هذه الاتفاقية

## المادة السادسة

## مثل المقترض وعناوين الفريقين

## الفقرة ٦ (١) :

يعتبر رئيس المجلس القومي للتخطيط الاردني ، ممثلا للمقترض لغايات الفقرة ١١ (٣) من الشروط العامة.

## الفقرة ٦ (٢) :

يحدد العناوين التالية للفريقين لغايات الفقرة ١١ (١) من الشروط العامة : -

## عنوان المقترض :

المجلس القومي للتخطيط

صندوق البريد ( ٥٥٥ )

عمان - الأردن

العنوان البرقي NPC

التلکس JO 1319

## عمان

## عنوان المؤسسة :

مؤسسة التنمية الدولية

١٨١٨ شارع H ان دبليو

واشنطن دي سي ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الاميركية

العنوان البرقي INDEVAS

التلکس ٤٤٠٠٩٨ ( ITT )

٢٤٨٤٢٣ ( RCA )

٦٤١٤٥ ( WUI ) : او دي سي

تثبيتا لما ورد اعلاه فقد تم توقيع هذه الاتفاقية باسم كل من الفريقين بواسطة ممثليهما المفوضين حسب الاصول وذلك في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في التاريخ المذكور في مستهلها .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عبدالله صلاح

الممثل المفوض

عن مؤسسة التنمية الدولية

متير بنجنك

## الملحق رقم (١)

## سحب قيمة القرض

١ - بين الجدول التالي فئات البنود التي سيتم تحويلها من القرض والمبالغ المخصصة من القرض لكل فئة والنسبة المئوية التي تشكلها هذه المبالغ من مجموعة النفقات المقررة لكل فئة .

النسبة المئوية من النفقات المقرر تحويلها	المبلغ المخصص من القرض معادلاً بالدولار	الفئة
١٠٠٪ من النفقات الاجنبية	٦,٩٥٠,٠٠٠	(١) المعدات، الانابيب والمواد
١٠٠٪ من النفقات المحلية (تسليم المصنع)		(أ) المستوردة مباشرة
٨٥٪ من النفقات المحلية		(ب) المصنعة محلياً
		(ج) مستوردة لكن تزود محلياً
٣٠٪	٣,٦٧٠,٠٠٠	(٢) الاعمال المدنية
١٠٠٪ من النفقات الاجنبية	٧٤٠,٠٠٠	(٣) الخدمات الاستشارية
١٠٠٪ من النفقات الاجنبية	١٥٠,٠٠٠	(٤) التدريب
	٢,٤٩٠,٠٠٠	(٥) مبالغ غير مخصصة
	١٤,٠٠٠,٠٠٠	المجموع =

٢ (أغراض هذا الملحق :

أ - تعني عبارة (نفقات اجنبية) المبالغ التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلدان غير بلد المقرض او عن الخدمات التي تقدم من تلك البلدان والتي تدفع بعملاتها .

ب - تعني عبارة (النفقات المحلية) المبالغ التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلد المقرض او عن الخدمات التي تقدم من بلد المقرض وتدفع بالعملة المحلية .

٣ (تم احتساب النسبة المئوية للاتفاق وفقاً لسياسة المؤسسة بحيث لا يجوز ان تغطي من حصيلة القرض اية ضرائب تفرضها قوانين المقرض او القوانين المطبقة ضمن حدود منطقته ، على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صنعها او الحصول عليها او تقديمها . اما اذا حدث ان تم دفع اي مبلغ لغايات الضرائب والرسوم فللمؤسسة ان تزيد او تخفض (حسب مقتضى الحال) من المخصصات المحددة في الملحق رقم (١) ووفق سياستها وذلك بموجب اشعار توجهه للمقرض .

٤ (على الرغم مما ورد في الفقرة الاولى من هذا الملحق ، لا يجوز سحب اي مبلغ لتغطية النفقات التي نشأت قبل تاريخ هذه الاتفاقية ، الا انه يجوز سحب مبالغ لفئة الاولى من النفقات المدرجة في الجدول رقم (١) لدفعات تمت قبل تاريخ توقيع الاتفاقية ولكن بعد شهر تشرين الاول ١٩٧٧ ، على ان لا يتجاوز مجموع هذه السحوبات ما يعادل (١,٥٠٠,٠٠٠) دولار .

٥ (على الرغم من النسبة المئوية المحددة في الفقرة الاولى من الملحق رقم (١) اذا تبين ان المبالغ المخصصة لأية فئة غير كافية لتغطية النسبة المقررة لها ، فالمؤسسة وبعد اشعار المقرض (١) ان تقوم باعادة تخصيص المبالغ عن طريق نقل مخصصات اية فئة اخرى يمكن النقل منها بسبب توفر زيادة في المخصصات المرصودة لها . (٢) اذا لم يغط اعادة تخصيص المبلغ النقص الحاصل في تلك الفئة ، فتخفيض النسبة المئوية المقررة لتلك الفئة لضمان استمرار السحوبات من هذه الفئة والى ان تغطي كامل الدفعات .

٦ (اذا قررت المؤسسة بناء على اسباب معقولة بان الحصول على اية بضائع او خدمات لأية فئة لا يتماشى مع الاصول المبنية او المشار اليها في هذه الاتفاقية فلا يجوز تغطية اية نفقات عن تلك البضائع او الخدمات من القرض ويحق للمؤسسة في هذه الحالة وبدون الحد او الانقاص من الحقوق والصلاحيات او العلاجات الاخرى المقررة لها بمقتضى اتفاقية قرض التنمية ان تلغي بموجب اشعار توجهه للمقرض مبلغاً من القرض يعادل حسب تقدير معقول تقوم به المؤسسة قيمة مثل هذه النفقات التي كانت ستمول من القرض .

## الملحق رقم (٢)

## وصف المشروع

هذا المشروع هو جزء من برنامج عمل السلطة المشتغل على توسيع شبكة توزيع المياه وشبكة مياه المجاري بقصد تحسين مستوى تزويد مدينة عمان بالمياه وخدمات المجاري .

ويتكون المشروع من الاعمال التالية :

## القسم الأول .

## أ - المياه

(١) تجهيز وتركيب نحو (٢٠٠) كيلومتر من انابيب الخطوط الرئيسية ومن الخطوط الفرعية والوصلات المنزلية ، وبناء خزان بسعة (٤٠٠٠) متر مكعب مع محطة تقوية .

(٢) تزويد الانابيب ، والصمامات ، والتجهيزات اللازمة لأنابيب المياه الرئيسية والفرعية والوصلات المنزلية .

(٣) شراء نحو (١٥,٠٠٠) عداد مياه لمواجهة متطلبات المشتركين الجدد او لتبديل العدادات الحالية

## ب - المجاري .

تجهيز ومد نحو (٢٢٥) كيلو متراً من خطوط المجاري الرئيسية ، والفرعية والوصلات المنزلية وبناء محطتي ضخ للمجاري .

## ج - صيانة الاجهزة والآليات

شراء الاجهزة التي من شأنها ان تطور وتحسن مستوى اعمال الصيانة لدى السلطة .

## د - التدريب

تدريب موظفي السلطة المهنيين ومساعدو المهنيين وفقاً لبرنامج توافقت عليه المؤسسة . يتوقع اتمام المشروع بتاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٨٠ .

هكذا من الأشغال



## نحس الحسن بن طلال نائب جبرلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ماقرة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٧/٥  
نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ  
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨  
قانون تصديق اتفاقية المشروع  
(المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان)

بين  
مؤسسة التنمية الدولية

سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية المشروع (المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان) بين  
مؤسسة التنمية الدولية وسلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٧٨ ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين مؤسسة التنمية الدولية وسلطة المياه والمجاري بمنطقة  
امانة العاصمة صحيحة وناظلة بالنسبة لجميع الغايات الترخا منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٧٨/٧/٥

الحسن بن طلال

وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير الاملا عفتان ابو حوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء وعبد الخارجية والدفاع مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمعتمات الاسلامية كامل الشريف	وزير المبيل عصام المعجلوني	وزير الاتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية صلاح جمعه	وزير الزراعة المدخل
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده	وزير الداخلية سليمان عرار	وزير التجوين مروان القاسم
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة علي السحيبات	وزير المالية محمد النقيس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف سموات شرف

## اتفاقية المشروع

( المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان )

بين

مؤسسة التنمية الدولية

و

سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة

التاريخ ١٩٧٨/٥/١٩

اتفاقية المشروع

ابرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٩ بين مؤسسة التنمية الدولية (المشار اليها فيما بعد بلفظة المؤسسة)  
وسلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة (المشار اليها فيما بعد بلفظة السلطة) :

حيث ان المؤسسة قد وافقت بموجب اتفاقية قرض التنمية للمعقودة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية بين المملكة  
الاردنية الهاشمية (المشار اليها فيما بعد بلفظة المقرض) وبين المؤسسة ، على تقديم قرض للمقرض بمختلف  
تعادل قيمتها اربعة عشر مليون دولار (١٤,٠٠٠,٠٠٠) دولار وفقا للشروط والاحكام الواردة في اتفاقية قرض  
التنمية المشار اليها ، بشرط ان تقبل السلطة بان تلتزم تجاه المؤسسة بالشروط المنصوص عليها ادناه في هذه الاتفاقية :

وحيث ان القرض المنصوص عنه في اتفاقية قرض التنمية سيعاد اقراضه السلطة بموجب اتفاقية قرض فرعية  
بين المقرض والسلطة وفقا للشروط والاحكام الواردة في الاتفاقية المشار اليها .

وحيث ان السلطة قد قبلت بالالتزامات المنصوص عنها ادناه، مقابل ابرام المؤسسة اتفاقية قرض التنمية  
مع المقرض.

فقد تم الاتفاق بين فريقتي هذه الاتفاقية على مايلي:

المادة الاولى

تفسير الاصطلاحات

الفقرة ١ (١) :

يكون للاصطلاحات الواردة في هذه الاتفاقية والتي ورد تفسير معانيها في اتفاقية قرض التنمية وفي الشروط  
العامة نفس المعاني المخصصة لها في اتفاقية قرض التنمية وفي الشروط العامة الا اذا هلت القرينة على خلاف ذلك .

هكذا من الشاهل

## المادة الثانية

## تنفيذ المشروع

## الفقرة ٢ (١)

تقوم السلطة بتنفيذ المشروع الوارد وصفه في الملحق رقم (٢) لاتفاقية قرض التنمية بكل جد وعناية ونظام ووفقا للقواعد الادارية والمالية والهندسية السليمة ويترتب عليها ان توفر او تؤمن توفير الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى المطلوبة لهذا الغرض بدون تأخير وحسب مقتضى الحاجة اليها.

## الفقرة ٢ (٢)

(أ) يترتب على السلطة ان تستمر في استخدام مهندسين استشاريين ممن تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مقبولة لدى المؤسسة وذلك لمساعدة السلطة في اعداد المخططات التفصيلية ووثائق العطاءات والاشراف على تنفيذ اعمال المشروع.

(ب) على الرغم مما ورد في البند (أ) من هذه الفقرة تلتزم السلطة بان تشرف، بواسطة جهازها الدائم، على قيام المتهدين الاطراف في هذا التعاقد، بتنفيذ التزاماتهم المنصوص عليها في الملحق الثاني من هذه الاتفاقية.

## الفقرة ٢ (٣)

يتم الحصول على البضائع والخدمات التي ستمول من القرض وفقا لاحكام الملحق الأول لهذه الاتفاقية، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك.

## الفقرة ٢ (٤)

(أ) تتعهد السلطة بأن تؤمن او تتخذ الاجراءات اللازمة للتأمين على البضائع المستوردة التي ستمول من القرض الذي سيعاد اقراضه اليها من المقرض وذلك ضد الاخطار التي يمكن ان تنشأ اثناء الحصول على البضائع ونقلها وتسليمها في الموقع الذي سيتم تركيبها او استعمالها فيه على ان يكون مبلغ التأمين قابلا للدفع بعملة تتمكن السلطة من استعمالها بدون قيود وبعملة تامة للحصول على بضائع بديلة او لتسليم البضائع.

(ب) على السلطة ان تضمن بأن كافة البضائع والخدمات التي ستمول من القرض الذي سيعاد اقراضه لها من قبل المقرض ستستعمل لاغراض المشروع فقط، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك.

## الفقرة ٢ (٥)

(أ) تزود السلطة للمؤسسة بالمخططات والوصفات والتقارير ومستندات العقود وجداول الاعمال والمشتريات المتعلقة بالمشروع وبأية تعديلات او اضافات لها وذلك فور اعدادها، على ان تشمل هذه المستندات جميع التفاصيل التي تطلبها المؤسسة ضمن المعقول.

(ب) يترتب على السلطة ان :

(١) تحتفظ ببيود كافية لبيان سير العمل في المشروع ( بما في ذلك تكاليفه والفائدة المرجوة منه ) ولعرفة وبيان البضائع والخدمات التي تم تحويلها من القرض، الذي اعيد اقراضه للسلطة من قبل المقرض، وكيفية استعمالها في المشروع.

(٢) تمكن ممثلي المؤسسة من زيارة انشاءات المشروع في مواقعها واجراء الكشف على البضائع التي تم تحويلها من القرض المشار اليه والقيود والمستندات المتعلقة بها وذلك دون الحد من احكام البند (ج) من هذه الفقرة.

(٣) تزود المؤسسة، وعلى فترات منتظمة، بكافة المعلومات التي تطلبها ضمن المعقول فيما يتعلق بالمشروع وتكاليفه، والفوائد التي حققتها ان امكن، وبالمبالغ التي تم اتفاقها من القرض الماد اقراضه للسلطة وبالبضائع والخدمات التي تم تحويلها منه :

(ج) يترتب على السلطة ان تزود المؤسسة فور انجاز المشروع وفي موعد لا يتجاوز ستة اشهر من الموعد النهائي المحدد او اي تاريخ آخر يتفق عليه بين المقرض والمؤسسة، بتقرير تفصيلي ضمن المعقول عن تنفيذ المشروع والتشغيل المبني له، وتكاليفه والفائدة التي تحققت او يرجى ان تتحقق من انجازه ومدى تنفيذ السلطة والمؤسسة لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع ومدى تحقيق اهداف القرض.

(د) يترتب على السلطة ان تتيح لممثلي المؤسسة تفقد كافة المشاريع والانشاءات والمواقع والاشغال والممتلكات والاجهزة والمعدات العائدة للسلطة والقيود والمستندات المتعلقة بها.

## الفقرة ٢ (٦)

يترتب على السلطة ان تقوم بتنفيذ كافة التزاماتها بموجب اتفاقية القرض الفرعية، وان لا تقوم او تسمح بقيام اي عمل من شأنه ان يؤدي الى تعديل او تأجيل او إلغاء اتفاقية القرض الفرعية او اي من احكامها، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك.

## الفقرة ٢ (٧)

(أ) يترتب على السلطة ان تتبادل وجهات النظر مع المؤسسة، بناء على طلب منها وذلك بشأن سير العمل في المشروع وتنفيذ السلطة لالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية وبمقتضى اتفاقية القرض الفرعية، وحول أية امور اخرى تتعلق بأهداف القرض.

(ب) يترتب على السلطة ان تبلغ المؤسسة وبدون تأخير عن الظروف التي تعرقل او قد تعرقل تقدم العمل في المشروع وتحقيق اهداف القرض، او قد تعرقل قيام السلطة بتنفيذ التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية واتفاقية القرض الفرعية.

## المادة الثالثة

## ادارة السلطة واعمالها

## الفقرة ٣ (١)

(أ) يترتب على السلطة ان تقوم في جميع الاوقات بتسيير اعمالها، والحفاظ على وضعها المالي، والتخطيط للتوسع المستقبلي وتنفيذ عملياته وفقا للقواعد الادارية والمالية والهندسية السليمة وتحت اشراف اداري كفؤ وموظفين مسؤولين اكفاء :



(ب) بدون الحد أو الانقاص من أحكام البند (أ) من هذه الفقرة :

- (١) يترتب على السلطة أن تعين وفي موعد أقصاه ٣٠ ايلول ١٩٧٨ أو أي تاريخ آخر توافق عليه المؤسسة وتستخدم باستمرار مهندسا حائزا على المؤهلات المطلوبة والخبرة الكافية على أن يكون ضمن مسؤولياته التنسيق والإشراف المباشر على برنامج يهدف لتخفيض نسبة المياه الضائعة على أن يشمل برنامجا على ما يلي :-
- أ - وضع خطط لاكتشاف تسرب المياه .
- ب - معايرة وفحص عدادات قياس إنتاج المياه .
- ج - الإشراف على الفريق الذي يقوم باستبدال العدادات :

(٢) يترتب على السلطة أن تقوم بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٧٨ ، أو قبل هذا التاريخ أو في أي تاريخ آخر توافق عليه المؤسسة ، بإعادة النظر بالنسبة لاحتياجاتها للتوقعة من الموظفين حتى عام ١٩٨٤ واعداد تقرير عنها ومناقشة التوصيات الواردة في مثل هذا التقرير مع المؤسسة قبل تنفيذها . وإلى أن يتم تنفيذ ذلك على السلطة أن تبقى عدد افراد جهازها اقل من ( ١٠٠ ) موظف .

#### الفقرة ٣ (٢)

تقوم السلطة بصيانة الاشغال والتجهيزات والمعدات التابعة لها ، وتجري التجديدات والتصليلات الضرورية بدون تأخير وذلك وفقا للقواعد والمبادئ الهندسية السليمة :

#### الفقرة ٣ (٣)

يترتب على السلطة أن تتخذ ، وفي جميع الاوقات ، كافة الخطوات الضرورية لحفظ حقوقها في تسيير اعمالها ويترتب عليها ايضا ان تتخذ كافة الخطوات الضرورية - الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك - لاستملاك الاراضي والاحتفاظ بها وعلى حقوق الارتفاق في الاراضي والاملاك ، وعلى الرخص وتجديدها والبرامات والامتيازات واية حقوق اخرى حسبما يكون ضروريا او مفيدا لتنفيذ المشروع ولتجنب التأخير في تنفيذه :

#### الفقرة ٣ (٤)

يترتب على السلطة أن تقوم بالعمل على التأمين ضد الاخطار لدى شركة تأمين معتمدة ، أو تتخذ أية اجراءات اخرى بموافقة المؤسسة للتأمين ضد الاخطار بحيث تكون الاخطار المؤمن ضدها وقيمة التأمين متمشية مع القواعد المتبعة بالنسبة للمرافق العامة .

#### الفقرة ٣ (٥)

يترتب على السلطة أن تعدل سلم الرواتب لدرجات الوظائف في جهازها بحيث تصبح الرواتب وفرص الترقية كافية لجذب موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم في وجه المنافسة من المنظمات والسلطات والمؤسسات الاخرى في الاردن .

#### الفقرة ٣ (٦)

(أ) تطبق السلطة احكام قانون سلطة المياه والمجاري لمنطقة امانة العاصمة ، قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ واية تعديلات قد تدخل عليه من وقت لآخر فيما يختص بالوصلات المترتبة . وفي سبيل ذلك تتخذ السلطة جميع الاجراءات الضرورية الكفيلة بتوصيل كافة الابنية التي تم تمديد مجاري فرعية لها بمقتضى البند (ب) (١) من المشروع بالمجاري العامة خلال مدة لا تتجاوز تسعة اشهر من تاريخ اكمال تمديد المجاري الفرعية الخاصة المشار اليها .

(ب) يترتب على السلطة ان تفرض ضريبة اضافية على الممتلكات غير الموصولة بالمجاري العامة وذلك ضمن المهلة القانونية الواردة في احكام القانون والتي مدتها ثلاثة اشهر .

#### الفقرة ٣ (٧)

يترتب على السلطة العمل على اعداد ومتابعة برنامج لاستبدال عدادات المياه وذلك في موعد اقصاه ٣٠ ايلول ١٩٧٨ ولغاية ٣١ كانون الاول ١٩٨٠ ، أو أي موعد آخر توافق عليه المؤسسة ، وذلك بمعدل لا يقل عن ( ٧٥٠ ) علدا في الشهر يجب ان يتم استبدالها في منطقة السلطة .

#### الفقرة ٣ (٨)

يترتب على السلطة ان تنفذ برنامج تدريب الموظفين الوارد في قسم (د) من المشروع وفقا لجدول زمني يكون مبنيا لدى المؤسسة ، على ان يتم ارسال الجدول اليها في موعد لا يتجاوز ٣٠ ايلول ١٩٧٨ ، أو أي تاريخ آخر قد توافق عليه المؤسسة .

#### المادة الرابعة الالتزامات المالية

#### الفقرة ٤ (١)

على السلطة ان تحتفظ بقيود وفقا لقواعد المحاسبة الاصولية المتبعة اعتياديا تعكس بصورة وافية اعمالها واحوالها المالية .

#### الفقرة ٤ (٢)

يترتب على السلطة :

(١) اجراء تدقيق على دفاتر حساباتها وبياناتها الحسابية الختامية عن كل سنة مالية ( الميزانيات وبيان الواردات والمدفوعات والبيانات المتعلقة بها ) وفقا لقواعد تدقيق الحسابات المتبعة اعتياديا على ان يقوم بالتدقيق مدققو حسابات مستقلين توافق المؤسسة على تعيينهم .

(٢) تزويد المؤسسة بالمستندات والمعلومات التالية حالما تكون جاهزه ، وفي اية حالة خلال مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية .

أ - البيانات الحسابية الختامية المدققة عن السنة المالية .

ب - تقرير مدققي الحسابات معدا من حيث نطاق مضمونه والتفصيلات الواردة فيه وفقا لما تطلبه المؤسسة ضمن المعقول .

(٣) تزويد المؤسسة باية معلومات اخرى قد تطلبها المؤسسة من وقت لآخر وضمن المعقول عن حسابات السلطة وبياناتها المالية وتدقيقها .

هكذا من العمل

## الفقرة ٤ (٣)

يترتب على السلطة بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٧٩ او قبل ذلك التاريخ ان تعيد النظر بتعرفة المياه كما يترتب عليها ابتداء من الاول من كانون الثاني ١٩٨٠ ان :

(أ) ان تعد وتطبق تعرفه لآثمان المياه بشكل يضمن تحقيق واردات كافية على ان تقوم بتعديل هذه التعرفة عند الضرورة وذلك .

(١) لتغطي في كل سنة مالية كافة نفقات التشغيل بما في ذلك رواتب الموظفين ، والنفقات الادارية والاضافية ، وقيمة تكاليف الصيانة المناسبة ، والفائدة ونفقات التمويل الاخرى المتعلقة بالقرض والمخصصات الضرورية لدفع الضرائب ، واية مساهمات اخرى تتضمنها احكام القانون ، ان وجدت ، ما عدا قيمة استهلاك الموجودات الثابتة .

٢ - لتسديد الدفعات المستحقة والفائدة للقرض في كل سنة مالية والمتعلقة بمشاريع توريد المياه .

٣ - لتأمين زيادة الرأسمال العامل في كل سنة مالية .

٤ - لتتمكن خلال السنين المالية ١٩٧٨ وحتى ١٩٨١ من تمويل ما لا يقل عن ١٠٪ من معدل الكلفة التقديرية للاستثمار الرأسمالي في مشاريع المياه والبحاري ، بما في ذلك الفائدة خلال مدة الانشاء ، على ان لا تقل هذه النسبة لكل سنة مالية تليها عن ٢٠٪ من الكلفة التقديرية للاستثمار الرأسمالي لمشاريع المياه ، بما في ذلك الفائدة خلال مدة الانشاء ولفترة السنوات الثلاثة التي تشمل مثل تلك السنة المالية ، والسنة المالية التي تليها مباشرة والسنة المالية التي تتبعها .

ب- لتضمن كون رسوم واجور خدمات البحاري المحددة تحقق ايرادات مناسبة لمواجهة نفقات التشغيل والصيانة التابعة لمثل هذه الخدمات ، على ان يشمل ذلك احتياطي الاستهلاك ونفقات ومتطلبات القرض الى المدى الذي تتجاوز فيه قيمة احتياطي الاستهلاك .

ج - للاغراض السابقة ، وكجزء من المعلومات التي قد تطلب بموجب الفقرة (٢) (أ) من المادة ٩ (١) من الشروط العامة وخلال اول ستة اشهر من كل عام .

١ - ان تزود المؤسسة ببيان الايرادات واستخدامات التمويل التي تغطي ،

اولا : اغراض الفقرة (أ) من هذه الفقرة ،

(١) حتى سنة ١٩٨١ اي الفترة ما بين ١٩٧٨ - ١٩٨١ .

(٢) السنة التي تليها مباشرة والستين التاليتين .

ثانيا : لاغراض الفقرة (ب) من هذه الفقرة للسنة الحالية .

٢ - تزود المؤسسة بكافة المعلومات المناسبة المتعلقة بالخطوات التي اتخذت او ستتخذ من قبل السلطة للوفاء بالتزاماتها بموجب البند (أ) من هذه الفقرة .

## الفقرة ٤ (٤)

لا يجوز للسلطة ان تستدين بدون موافقة المؤسسة اي قرض الا اذا كانت ايرادات السلطة الصافية خلال السنة المالية التي سبقت استئذنة ذلك القرض مباشرة او خلال مدة الاثني عشر شهرا التي سبقت استئذنة ذلك القرض مباشرة لا تقل عن ضعف ونصف الضعف ( ١ ½ ضعف ) للمبالغ المطلوبة لتسديد الاقساط والرسوم والفوائد التي لمعق

في اية سنة لاحقة ( بما في ذلك السنة المالية التي يتم خلالها استئذنة القرض ) عن كامل قيمة ديون السلطة في تلك السنة بما في ذلك القرض المراد استئذنته ، ما لم توافق السلطة على خلاف ذلك .  
لاغراض هذه الفقرة :

أ - تعني لفظة « دين » مجموع المبالغ التي في ذمة السلطة والتي تستحق بموجب شروطها بعد مضي اكثر من سنة من تاريخ نشوء الدين بها ، بما في ذلك الديون التي اقترضها اي فريق ثالث بالنيابة عن السلطة والتي ستقوم السلطة بتسديدها .

ب - يعتبر تاريخ نشوء الدين التاريخ الذي يتم فيه ابرام وتسلم عقد ، او اتفاقية القرض او اية وثيقة اخرى تتضمن نصا بانشاء الدين .

ج - تعني عبارة « الايرادات الصافية » مجموع الايرادات التي تتأتى من جميع المصادر محسوبة على اساس تعرفات الرسوم التي تتقاضاها السلطة . والمطابقة بتاريخ نشوء الدين حتى ولو لم تكن هذه الرسوم مطبقة خلال السنة المالية او مدة الاثني عشر شهرا بكاملها او خلال اي جزء منها ، بعد تنزيل كافة نفقات التشغيل والنفقات الادارية من هذه الايرادات وتنزيل الاحتياط للضرائب ، ان وجدت ، ولكن قبل احتساب الاستهلاك والفوائد والرسوم الاخرى على الديون .

د - تعني عبارة « المبالغ المطلوبة لتسديد الديون » مجموع المبالغ الضرورية لتسديد الدين الاساسي ( بما في ذلك الدفعات التي تحول لصندوق تغطية الديون - ان وجد ) والفوائد والرسوم الاخرى التي تدفع عن الديون :

هـ - اذا اقتضت الضرورة معرفة القيمة بعمله المستدين للدين الذي يسدد بعمله اخرى خلاف عمله المستدين ، تحسب قيمة الدين على اساس سعر تبديل العملة القانوني السائد والذي بموجبه يمكن الحصول على تلك العملة الاجنبية لتسديد الدين . اما اذا لم يكن من الممكن الحصول على تلك العملة بالسعر المشار اليه فتحسب قيمة الدين على اساس سعر التبديل الذي تحدده المؤسسة ضمن المعقول .

## المادة الخامسة

## تعديل لاتفاقية المشروع لسنة ١٩٧٣

## الفقرة ٥ (١)

تعديل اتفاقية القرض المذكورة سابقا وذلك بحذف الفقرة ٣ (٦) و ٣ (٩) من اتفاقية المشروع لسنة ١٩٧٣ ، وتعديل الفقرة ٣ (٦) المخلوطة بالفقرة ٤ (٣) من هذه الاتفاقية ، بينما يعاد ترقيم الفقرة ٣ (١٠) كما يتطلب الامر .

## المادة السادسة

## تاريخ بدء العمل بالاتفاقية وانهاؤها والفاؤها وتوقيف العمل بها

## الفقرة ٦ (١)

يبدأ العمل بهذه الاتفاقية بتاريخ بدء العمل باتفاقية قرض التنمية .

هكذا من الأشهر



## الفقرة ٦ (٢)

١ - تنتهي مدة هذه الاتفاقية والزامات المؤسسة والسلطة الناشئة عنها في التاريخ الاسبق من التاريخين التاليين:

١ - تاريخ انتهاء اتفاقية قرض التنمية بموجب شروطها .

أو

٢ - بعد سبعة عشر عاما من تاريخ هذه الاتفاقية .

ب- اذا انتهت اتفاقية قرض التنمية بموجب شروطها قبل المدة المحددة في البند الثاني من الفقرة ( أ ) اعلاه ، يترتب على المؤسسة ابلاغ السلطة بذلك بدون تأخير .

## الفقرة ٦ (٣)

تبقى جميع احكام هذه الاتفاقية نافذة المفعول على الرغم من اي الغاء او توقيف قد يحدث بمقتضى احكام اتفاقية قرض التنمية .

للمادة السابعة

احكام متنوعة

## الفقرة ٧ (١)

ينبغي ان يكون اي اشعار او طلب يمكن ان يصدر بمقتضى هذه الاتفاقية او اية اتفاقية تعقد بين الفريقين بناء على هذه الاتفاقية خطيا ، ويعتبر مثل هذا الاشعار او الطلب مبلغا تبليغا صحيحا لدى تسليمه باليد او ارساله بالبريد او برقا او بواسطة التلكس او اللاسلكي الى الفريق الذي يجب او يجوز توجيهه اليه وذلك الى العنوان المحدد ادناه او الى اي عنوان آخر يحدده ذلك الفريق باشعار للفريق المرسل .

العناوين المحددة هي كما يلي :

عنوان المؤسسة :

مؤسسة التنمية الدولية

١٨١٨ شارع N.W.H

واشنطن دي سي ٢٠٤٣٣

الولايات المتحدة الاميركية

العنوان البرقي

INDEVAS

Washington D.C.

التللكس

٤٤٠٠٩٨ (ITT)

٢٤٨٤٢٣ (RCA)

أو ٦٤١٤٥ (WUI)

عنوان السلطة :

صندوق البريد ٢٤١٢

عمان - الاردن

العنوان البرقي

سلطة المياه والمحاري بمنطقة امارة العاصمة

عمان - الاردن

## الفقرة ٧ (٢)

جميع الاجراءات التي تتم والوثائق التي تبرم بموجب هذه الاتفاقية يقوم بها نيابة عن السلطة رئيس مجلس ادارة السلطة او اي شخص آخر يفوضه الرئيس خطيا بذلك .

## الفقرة ٧ (٣)

يترتب على السلطة ان تزود المؤسسة بالوثائق اللازمة وبناذج التوقيع او التواقيع للشخص والاشخاص المفوضين باتخاذ اي اجراء او تصديق اية وثائق بمقتضى احكام هذه الاتفاقية .

## الفقرة ٧ (٤)

يجوز تنظيم هذه الاتفاقية على عدة نسخ ، وتعتبر كل نسخة منها نسخة اصلية ، وتعتبر جميع هذه النسخ اتفاقية واحدة .

وتبينا لما تقدم ، وقع الفريقان هذه الاتفاقية باسمهما بواسطة ممثليهما المفوضين حسب الاصول وذلك في مقاطعة كوليفيا في الولايات المتحدة الاميركية بالتاريخ المبين في مستهلها .

عن سلطة المياه والمحاري بمنطقة امارة العاصمة

عن مؤسسة التنمية الدولية

عبدالله صلاح

منير بنجنتك

الممثل المفوض

## الملحق رقم (١)

## المشتريات

## ١ - المناقصة الدولية

(١) باستثناء ما نص عليه في قسم (ب) من هذا الملحق ، تتم العقود المتعلقة بالمشتريات او الاعمال المدنية وفقا لاجراءات القواعد الاساسية المطبقة على المشتريات بمقتضى قروض البنك الدولي وقروض مؤسسة التنمية الدولية التي نشرها البنك الدولي في شهر آذار ١٩٧٧ (والمشار اليها فيما بعد بلفظة القواعد الاساسية) وذلك على اساس المناقصة الدولية الموصوفة في الفقرة (أ) من القواعد الاساسية .

(٢) بالنسبة للبضائع والخدمات التي سيتم الحصول عليها على اساس المناقصة الدولية بمقتضى المشروع ، تزود السلطة المؤسسة ، بالسرعة الممكنة وفي اية حالة خلال مدة لا تقل عن (٦٠) يوما قبل توجيه الدعوة للراغبين في الاشتراك بالمناقصة او اثبات مؤهلاتهم - حسب الحالة ، بصيغة الدعوة واية تفصيلات او معلومات اخرى قد تطلبها المؤسسة ضمن المقبول . وستقوم المؤسسة بنشر الاعلان لاعطاء الوقت الكافي للراغبين في الاشتراك في المناقصة من الحائزين على المؤهلات المطلوبة ، وعلى السلطة ان تجدد الاعلان مادامت هنالك حاجة للحصول على بضائع وخدمات وعلى اساس المناقصة الدولية .

هكذا من الأشعل

## ب . اجراءات اخرى للمشتريات

على الرغم مما ورد في احكام الفقرة (١) اعلاه يمكن ان تحال عقود الاعمال المدنية والمعدات التي تقدر قيمتها بما يعادل اقل من (٢٠٠,٠٠٠) دولار ، على اساس الاعلان المحلي فقط ووفقا لاسس المناقصة الخاصة بالمقترض ، على ان تكون هذه الاسس مقبولة لدى المؤسسة ، وان لا يتجاوز المبالغ الاجمالي لكافة العقود الحالية بهذه الطريقة ما يعادل (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دولار .

## ج . تقييم العروض والمقارنة بينها ، افضلية المتجدين المحليين

(١) لاغراض تقييم العروض المتعلقة بالبضائع والمقارنة بينها ، باستثناء تلك التي تزود محليا : (١) يترتب على المتنافسين ان يقدموا عروضهم على اساس اسعار م . س . ي . ف . C.I.F ميناء الدخول للبضائع المستوردة (او على اسعار تسليم المصنع للبضائع المصنوعة محليا) . (٢) تستثنى الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد التي تفرض على البضائع المستوردة وضريبة البيع او اية ضرائب مماثلة تفرض على البضائع المصنوعة محليا (٣) تؤخذ بعين الاعتبار نفقات النقل الداخلي والنفقات المتعلقة بتوصيل البضائع الى موقع استعمالها او تركيبها :

(٢) يمكن ان تعطى الافضلية للبضائع المصنوعة في الاردن وفقا للأحكام التالية :

(أ) ينبغي ان تبين مستندات المناقصة الخاصة بالمشتريات بوضوح تفاصيل الافضلية التي تتمتع لأي منها ، والمعلومات الضرورية التي يجب ان تتوفر في مثل هذا العرض لترجيحه على غيره ، والطرق والمراحل التي تتمتع في تقييم العروض والمقارنة بينها .

(ب) بعد التقييم تصنف العروض المختارة في احدى الفئات الثلاثة التالية :

(اولا) الفئة أ : العروض للخدمة بضائع مصنوعة في الاردن اذا اثبت مقدم العرض بشكل يقنع به المقترض والمؤسسة بأن كلفة انتاج تلك البضائع تتضمن قيمة اضيفت اليها في الاردن تعادل ما لا يقل عن ٢٠٪ من سعر التسليم في المصنع للبضائع المماثلة .

(ثانيا) الفئة ب : كافة العروض الاخرى لبضائع مصنوعة في الاردن .

(ثالثا) الفئة ج : اية عروض اخرى .

(ج) تقارن عروض كل فئة من الفئات الثلاثة اولا فيما بينها ، وتستثنى الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد التي تفرض عادة على البضائع المستوردة ، وضرائب البيع او اية ضرائب مماثلة تفرض على البضائع التي تزود محليا ، وذلك لتحديد ادنى سعر من عروض كل فئة . ثم تقارن العروض ذات السعر الادنى من كافة الفئات مع بعضها البعض ، واذا ثبت كتيبة لهذه المقارنة ، ان عرضا من الفئة (١) او الفئة (ب) هو العرض الادنى سعرا ، يجب ان يتم اختياره ليصار الى الاحالة عليه .

(د) اذا ثبت كتيبة للمقارنة بمقتضى الفقرة (ج) الواردة اعلاه ، ان العرض ذو السعر الادنى هو من الفئة الثالثة (ج) ، تعاد مقارنة كل عروض هذه الفئة مع العرض الادنى سعرا من فئة (أ) بعد ان

يضاف سعر الم . س . ي . ف . C.I.F للبضائع المستوردة الواردة في كل عرض من الفئة الثالثة (ج) ولاغراض هذه المقارنة الاضافية فقط ، مبلغا يعادل (١) مبلغ الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد التي يدفعها المستورد غير المعفى من هذه الرسوم عن البضائع الواردة في عرض الفئة (ج) او (٢) ١٥٪ من السعر م . س . ي . ف . C.I.F المحدد لتلك البضائع في العرض اذا كانت الرسوم والضرائب المذكورة تزيد عن ١٥٪ من ذلك السعر .

اذا ثبت بعد هذه المقارنة الاضافية ان الفريق (أ) مازال هو صاحب السعر الادنى ، عندها يتم اختياره ليحال عليه العطاء ، والا فيتم اختيار عرض الفئة (ج) الذي ثبت بالمقارنة انه العرض الادنى سعرا .

## د . مراجعة المؤسسة لقرارات المشتريات

(١) مراجعة وثائق التأهيل :

يترتب على السلطة قبل الدعوة لتقديم المؤهلات ان تعلم المؤسسة بالتفصيل عن الاجراء الذي سيتبع ، كما يترتب عليها ان تجري اي تعديل قد تطلبه المؤسسة ضمن المعقول للاجراء المذكور . ويترتب على السلطة ان تزود المؤسسة بقائمة باسماء المتنافسين المؤهلين مع بيان مؤهلات واسباب استبعاد اي منهم وذلك لتمكين المؤسسة من ابداء رايها ، قبل ان يبلغ المتنافسون بقرار السلطة . وعلى السلطة اجراء اية اضافات او شطب او تعديل في القائمة المذكورة اذا طلبت المؤسسة ذلك ضمن المعقول .

(٢) مراجعة دعوات المناقصة والاحالات المقترحة والعقود النهائية :

بالنسبة لأية عقود خاصة بالاعمال المدنية او بشراء معدات ومواد اخرى تقدر قيمتها بما يعادل (٢٠٠,٠٠٠) دولار او اكثر :

(أ) يترتب على السلطة قبل الدعوة لتقديم العروض ان تزود المؤسسة بصيغة الدعوة والمواصفات ووثائق المناقصة الاخرى مع بيان عن الاجراءات التي ستطبق للاعلان عن المناقصة وذلك لتمكين المؤسسة من ابداء رايها ومن ثم يترتب على السلطة ان تجري التعديلات في الوثائق المذكورة وفي اجراءات الاعلان المشار اليها التي قد تطلبها المؤسسة ضمن المعقول . كما انه يترتب على السلطة ان تحصل على موافقة المؤسسة لاجراء اي تعديل في وثائق المناقصة فيما بعد قبل تعميمه على الراغبين في الاشتراك بالمناقصة .

(ب) بعد استلام العروض وتقييمها يترتب على السلطة قبل ان تحيل العطاء نهائيا ان تبلغ المؤسسة باسم صاحب العرض الذي تنوي السلطة احالة العطاء عليه . ويترتب على السلطة ايضا ان تزود المؤسسة بالتقرير المفصل (الذي اعده المستشارون المشار اليهم في الفقرة ٢(٢) من هذه الاتفاقية) حول تقييم العروض المقدمة والمقارنة بينها (مع توصي المستشارين المشار اليهم بشأن احالة العطاء) واية معلومات اخرى قد تطلبها المؤسسة ضمن المعقول . وستقوم المؤسسة ، اذا قررت بان قرار احالة العطاء المنوي اتخاذه لا يتماشى مع القواعد الاساسية او مع هذا الملحق ، بابلاغ السلطة فورا بذلك مع بيان الاسباب التي استندت اليها في اتخاذه مثل هذا القرار .

هكذا من الله على



(ج) لا يجوز ان تخلف شروط عقد العطاء بصورة جوهرية عن الشروط التي تضمنتها الدعوة لتقديم العروض والمؤهلات الاموافقة المؤسسة .

(د) تزود السلطة للمؤسسة بنسختين مصدقتين من العقد بعد ابرامه وبدون تاخير وذلك قبل تقديم اول طلب للمؤسسة لسحب اي مبلغ من حسابات القرض لاغراض ذلك العقد.

(٣) بالنسبة لأي عقد سيتم تمويله من القرض ولايخضع لاحكام الفقرة السابقة ، يترتب على السلطة ان تزود المؤسسة بعد ابرام العقد وبدون تاخير وقبل تقديم اول طلب بسحب اي مبلغ من حساب القرض لاغراض ذلك العقد بنسختين مصدقتين عن العقد المشار اليه مع بيان بين تحليل العروض المقدمة وبالتواصي بشأن احالة العطاء ، واية معلومات اخرى قد تطلبها المؤسسة ضمن المقبول . اذا قررت المؤسسة بان احالة العطاء لاتتمشى مع القواعد الاساسية او مع هذا الملحق فتقوم بابلاغ السلطة والمقرض بذلك فوراً ، مع بيان الاسباب التي استندت اليها في اتخاذ مثل هذا القرار .

### الملحق رقم (٢)

المقود الخاصة بالانشاءات تخضع لاشراف السلطة

#### المباشر

الفقرة ٢ (ب)

— العقد رقم ٢٥٨ توريد وتمديد خطوط المجاري لمنطقة الشمياني والترعة

— العقد رقم ٣٥٣ توريد خطوط انابيب للمياه في جبل الحسين ، وجبل عمان والمدينة الرياضية.  
توريد وتمديد المجاري في نفس المنطقة.

هكذا من الأعمال

### في الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٧/٥

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨

قانون تصديق اتفاقية قرض

مشروع مياه ومجاري عمان

بين

الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية

لادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه ومجاري عمان بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

لادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية صحيحة وناقلة بالنسبة لجميع الغايات للتروخاة منها .

لادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

### الحسن بن طلال

١٩٧٨/٧/٥

وزير السياسة والاثار هاني بركات	وزير الاملاص عبدان ابو عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مضر بدوان
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية كامل الشريف	وزير المعمل عصام العجلوني	وزير الانتشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جمعة
وزير الشؤون البلدية والقروية ابراهيم ايسوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير الداخلية سليمان عسار	وزير التوبين مروان القاسم
وزير التل ووزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحيبات	وزير المالية محمد الدباس	وزير الصناعة والتجارة نجم الدين الدجاني	وزير الثقافة والشباب الشريف نواز شرف

## اتفاقية قرض

## مشروع مياه ومجاري عمان

بين

## الصندوق السعودي للتنمية

و

## المملكة الاردنية الهاشمية

قرض رقم : ٨١/٤

وقعت الاتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٨ م .

## اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٨ م بين :

- ١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق ) ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد أبا الخليل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة الصندوق .
- ٢ - المملكة الاردنية الهاشمية ، ( ويشار اليها فيما يلي بالمقترض ) ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية عطوفة الدكتور حنا عوده رئيس المجلس القومي للتخطيط .

## تمهيد

- أ - من حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع مياه ومجاري عمان الوارد وصفه بالجدول رقم ( ٢ ) بهذه الاتفاقية ( ويشار اليه فيما يلي بالمشروع ) .
- ب - ومن حيث انه ستقوم بتنفيذ المشروع سلطة مياه ومجاري عمان ( ويشار اليها فيما يلي بالسلطة ) بمساعدة المقترض وكجزء من تلك المساعدة سيوفر المقترض حصيلة القرض الى السلطة على النحو المنصوص عليه فيما بعد .
- ج - ومن حيث ان المقترض يعترف ان يعقد مع وكالة الولايات المتحدة للاعفاء الدولي ( ويشار اليها فيما يلي بالوكالة الامريكية ) قرضا - لاعادة اقراضه للسلطة - مقداره تسعة وثلاثين مليون ( ٣٩,٠٠٠,٠٠٠ ) دولار امريكي طبقا للاحكام والشروط التي سينص عليها في اتفاقية قرض بين الوكالة الامريكية والمقترض ( ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض الوكالة الامريكية ) .
- د - ومن حيث ان المقترض قد وقع اتفاقية قرض بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٨ مع هيئة التنمية للدولية ( ويشار اليها فيما يلي بالهيئة الدولية ) لاعادة اقراضه للسلطة - مقداره اربعة عشر مليون ( ١٤,٠٠٠,٠٠٠ ) دولار امريكي طبقا للاحكام والشروط التي نص عليها في اتفاقية قرض بين الهيئة الدولية والمقترض ( ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض الهيئة الدولية ) .

- هـ - ون حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية .
  - و - ومن حيث انه قد ثبت للصندوق اهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب المملكة الاردنية الهاشمية الشقيق .
  - ز - ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقم ٢٣/٩ - ١٣٩٨/١/٢٥ هـ على منح المقترض قرضا طبقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- فانه بناء على ما تقدم يوافق الطرفان على مايلي :

## المادة الاولى

## الشروط العامة - تعاريف

- البند ١-١ : يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار من مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ و تاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليوس سنة ١٩٧٦ م . بنفس القوة والاثار كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية ، ( ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة )
- البند ٢-١ : يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية حيثما وردت في هذه الاتفاقية وما لم يقض سياق النص بغير ذلك ، المعاني المحددة لكل منها فيها . ويكون للمصطلحات الاضافية التالية المعنى المبين قرين كل منها :
- أ - « السلطة » تعني سلطة مياه ومجاري عمان المنشأة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧
- اتفاقية القرض التبعي « تعني الاتفاقية التي سيقوم المقترض والسلطة بعقدتها طبقا لنصوص البند ٣ - ١ ( ب ) من هذه الاتفاقية كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات من وقت لآخر .
- ج - المقرضان المشاركان يعني الوكالة الامريكية والهيئة الدولية .
- د - اتفاقيات الاقراض المشترك تعني كافة العقود والاتفاقيات المبرمة بين المقترض واي من المقرضين المشاركون في شأن المشروع .

## المادة الثانية

## القرض

- البند ٢-١ : يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضا يبلغ سبعين مليون ( ٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ) ريال سعودي .
- البند ٢-٢ : يحق للمقترض ان يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقا لنصوص الجدول رقم ( ١ ) بهذه الاتفاقية ووفقا لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها ، او - اذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها ، لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تحول من حصيلة القرض

هكذا من الأصول



البند ٢-٣: يتعهد المقرض بأن يستخدم حصيلة القرض لتمويل التكلفة المقبولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب . ويتم تحديد البضائع التي تمول من حصيلة القرض بالتفصيل والطرق والاجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقرض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما ويتعين على المقرض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تمول من حصيلة القرض او قبل اجراء اي تعديل يدخل على اء منها في المستقبل .

البند ٢-٤: يتبي حق المقرض في السحب من القرض في ١٩٨٢/٦/٣٠ او في اي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقرض .

البند ٢-٥: يدفع المقرض تكلفة القرض بسم ثلثة في المائة ( ٣٪ ) سنويا عن المبالغ المسحوبة من اصل القرض وغير المسددة

البند ٢-٦: تدفع تكلفة القرض والتكاليف الاخرى كل ستة اشهر في اول مارس واول سبتمبر من كل سنة .

البند ٢-٧: مدة القرض عشرون سنة منها فترة سماح قدرها خمس سنوات ويسدد المقرض اصل القرض طبقا لجدول السداد الموضح في الجدول رقم ( ٣ ) بهذه الاتفاقية .

#### المادة الثالثة

##### تنفيذ المشروع

البند ٣-١: أ - يتعهد المقرض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة السلطة بالعباية والكفاءة اللازمين وطبقا للاس الهندسية والادارية والمالية السليمة لنجعة ، كما يلتزم بأن يوفر كافة الاموال والامكانيات والخدمات والموارد الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

ب - يلتزم المقرض بأن يقوم باعادة اقراض حصيلة القرض الى السلطة بمقتضى اتفاقية قرض تبني يعقدها المقرض والسلطة طبقا لاحكام والشروط التي يقرها الصندوق .

ج - يلتزم المقرض بأن يمارس كافة حقوقه في ظل اتفاقية القرض التبني على النحو الذي يكفل مصالح المقرض والصندوق وتحقيق الاغراض المتوخاة من القرض وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، فانه لا يجوز للمقرض ان يحيل او يعدل او يلغي او يتنازل عن اتفاقية القرض التبني او عن اي نص من نصوصها .

د - يتعهد المقرض بأن يوفر للسلطة - بالإضافة الى حصيلة القرض وحصيلة القرضين المتقدمين من المقرضين المشاركين - جميع الاموال الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها ( وتدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة اي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع في وقت توقيع هذه الاتفاقية ) ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقا لاحكام وشروط لا تتعارض مع احكام هذه الاتفاقية .

البند ٣-٢: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم استشاريين من ذوي الاختصاص تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك للإشراف على الاعمال الهندسية المتعلقة بالمشروع .

البند ٣-٣: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقا لاحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٣-٤: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تؤمن ، او توفر الموارد الكافية للتأمين على البضائع المستوردة التي تمول من حصيلة القرض ضد المخاطر الملازمة لشراؤها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها وتركيبها . ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للمقرض استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع او اصلاحها .

البند ٣-٥: يتعهد المقرض بأن يستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع فحسب .

البند ٣-٦: يتعهد المقرض بالزام السلطة بأن تقدم الى الصندوق كافة المخططات والمواصفات والتقارير والعقود الخاصة بالمشروع ، والجدول الزمني الخاصة بتنفيذ المشروع وتتوفر البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق اولا بأول بأي تعديل او اضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣-٧: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة :

١ - بأن تقوم بامساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم العمل في المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع .

٢ - بأن تمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع .

٣ - بأن تقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيلة القرض والبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض .

#### المادة الرابعة

##### اتفاقات خاصة

البند ٤-١: أ - يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على الا يتمتع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية . وتحقيقا لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بأنه في حالة انشاء ضمان عيني على اصول المقرض لضمان سداد اي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائيا وينفس المقدار وبلدات درجة الاولوية ضمانا لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى المستحقة على القرض وذلك دون ان يتحمل الصندوق اي تكلفة في سبيل ذلك ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

هذا من أجل

ب- لا يسري العهد المنصوص عليه في الفقرة (أ) على :

١ - احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد نحن شراء تلك الاموال فحسب .

٢ - احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصيل لعقدها بغرض سدادها من بيع تلك السلع التجارية .

٣ - احوال انشاء الضمانات العينية على المحررى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

ج - يقصد باصطلاح « الاصول الحكومية » الوارد في هذا البند اصول المقرض وأي من اقسامه السياسية والادارية واصول أي هيئة يملكها أو يسيطر عليها المقرض أو أي من اقسامه المشار اليها ويدخل في تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذي تخوزه أي مؤسسة تؤدي للمقرض وظائف البنك المركزي أو وظائف تثبيت اسعار الصرف أو وظائف مماثلة .

البند ٤-٢ : يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تقوم بأمسالك سجلات وافية توضح وفقا للائحة المحاسبية السليمة جميع العمليات والموارد والمصروفات الخاصة بالشروع أو أي جزء منه .

البند ٤-٣ : يتعهد المقرض بالزام السلطة بادارة وصيانة الانشاءات والتجهيزات الداخلة في المشروع بعد اكتمال تنفيذه طبقا للائحة الهندسية والفنية السليمة المتبعة .

البند ٤-٤ : يلتزم المقرض بان يلزم السلطة بأن تراجع عمرة المياه من وقت لآخر - كلما كان ذلك ضرورياً - لضمان تمتع السلطة بموقف مالي سليم .

#### المادة الخامسة

##### الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥-١ : لاغراض البند ٦-٢ من الشروط العامة تضاف الوقائع التالية طبقا للفقرة (و) منه :

(أ) « اولاً » : مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذا البند :

١ - اذا اوقف حق المقرض أو السلطة في سحب حصيلة أي قرض منح للمقرض أو السلطة لتمويل المشروع ، أو التي أو لمي كلياً أو جزئياً طبقاً لاحكام الاتفاقية التي منح القرض بمقتضاها .

٢ - اذا أصبح أي من هذه القروض حالاً ومستحق السداد قبل اجل استحقاقه المتفق عليه .

« ثانياً » : لاتسري الاحكام المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند اذا اقام المقرض أو

السلطة الدليل - على نحو يفبله الصندوق - على ان ذلك الايقاف أو الالغاء أو الانهاء

أو انقطاع الاجل لا يعود الى اخلال من المقرض في تنفيذ التزاماته طبقاً لاحكام

الاتفاقية المبتنية وان امسوا كآلية تتولى المقرض من مصادر أخرى طبقاً لاحكام

وشروط لاتعارض مع التزامات المقرض طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

(ب) اذا عدل القانون المنشئ للسلطة قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ على نحو يترتب عليه تأخير معاكس على قدرة السلطة على تنفيذ المشروع أو تشغيله .

البند ٥-٢ : لاغراض البند ٧-١ من الشروط العامة تضاف الواقعة التالية طبقا للفقرة (د) منه :

اذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة (أ) « ٢٠ » او الفقرة (ب) من البند ٥-١ من هذه الاتفاقية

#### المادة السادسة

##### تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦-١ : تحدد الوقائع التالية كشرط اضافية لنفاذ اتفاقية القرض طبقا للبند ١٢-١ (ب) من الشروط العامة :

(أ) ان توقيع اتفاقية القرض التبعي نيابة عن المقرض والسلطة - على الترتيب - قد صرح به أو صدق عليه بمقتضى كافة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية اللازمة .

(ب) ان كلا من اتفاقيتي الاقراض المشترك قد تم التوقيع عليها وان الشروط المطلوبة لنفاذها - باستثناء تلك الخاصة بنفاذ أي من اتفاقيات الاقراض المشترك الأخرى أو بنفاذ هذه الاتفاقية - قد تحققت .

البند ٦-٢ : يحدد الامر التالي كسألة اضافية تحت البند ١٢-٢ (ب) من الشروط العامة يتعين ادراجها في الرأي أو الاراء القانونية التي يتعين تقديمها الى الصندوق :

ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها أو التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من جانب المقرض والسلطة - على الترتيب - وانها ملزمة قانوناً للمقرض والسلطة طبقاً لاحكامها .

البند ٦-٣ : يحدد تاريخ ١٩٧٨/٩/٥ لاغراض البند ١٢-٤ من الشروط العامة .

#### المادة السابعة

##### تمثيل المقرض - التعاون

البند ٧-١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقرض لاغراض البند ١١-٣ من الشروط العامة .



البند ٧-٢ : حددت العناوين التالية لأغراض البند ١١-١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :  
الصندوق السعودي للتنمية  
الرياض  
ص.ب ٥٧١١  
المملكة العربية السعودية  
العنوان البرقي  
الصندوق السعودي للتنمية  
الرياض  
المملكة العربية السعودية  
تلكس : 201145 SUNDQ SJ  
بالنسبة للمقرض :  
المجلس القومي للتخطيط  
ص.ب ٥٥٥ - عمان  
المملكة الاردنية الهاشمية  
العنوان البرقي  
المجلس القومي للتخطيط - عمان  
تلكس 1319 npc JO

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منها أصلا وسلمت نسخة الى كل من الطرفين .

عن الملكة الاردنية الهاشمية

حنا عوده

رئيس المجلس القومي للتخطيط

عن الصندوق السعودي للتنمية

عمدأبا الخليل

وزير المالية والاقتصاد الوطني  
ورئيس مجلس ادارة الصندوق

### جدول رقم (١)

#### سحب حصيلة القرض

١ - توضيح القائمة ادناه فئات البضائع الممولة من حصيلة القرض ( القسم أ ) ، والاعتمادات المخصصة لكل منها من حصيلة القرض ونسبة النفقات التي تحول في كل فئة :

الفئة	الاعتمادات المخصصة من القرض معبرا عنها بالريالات السعودية	نسبة النفقات التي تحول
١ - تزويد وتركيب انابيب صلب قطرها ٨٠ سم بطول ٢٥ كم تقريبا ( القسم أ - ١ من المشروع )	٣٨٠٥٣٦٩٥٠	١٠٠٪ من النفقات الاجمالية
٢ - تشيد وتجهيز محطة ضخ عائمة طاقتها ٦٨٢ لتر / الثانية وربطها بأنابيب مرنة بخزان مجمع على الشاطئ ( القسم أ - ٢ من المشروع )	١٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجمالية
٣ - خدمات استشارية ( القسم أ - ٢ من المشروع )	٤٦٣٣٥٠	٤٠٪ من النفقات الاجمالية
٤ - احتياطي المجموع	١٣٠٠٠٠٠٠٠ ٧٠٠٠٠٠٠٠٠	

ب - دون اعتماد بنصوص الفقرة ( أ ) اعلاه لا يجوز السحب من حصيلة القرض من اجل :

- ١ - تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .
- ٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقرض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صنعها او توريدها .

هكذا من الأشهل

## الجدول رقم ( ٢ )

## وصف المشروع

يتكون المشروع من الاقسام الاتية :

القسم ( أ ) : نقل مياه الشرب من سد الملك طلال :

- ١ - تزويد وتركيب خط انابيب صلب قطرها ٨٠ سم بطول حوالي ٢٥ كيلو متر .
- ٢ - تشييد وتجهيز محطة ضخ عائمة طاقتها ٦٨٢ لتر في الثانية وربطها بانابيب مرنة بخزان تجميع على الشاطئ .
- ٣ - تشييد وتجهيز ثلاث محطات ضخ طاقة تصريف الاولى (٣٤١) لترا في الثانية لارتفاع ٣١٩ مترا والثانية ٢٢٥ لتر في الثانية لارتفاع ٣٠١ مترا . والثالثة ٣٢٥ لتر في الثانية لارتفاع (٢١٠) امتار
- ٤ - تشييد وتجهيز محطة لمعالجة المياه .
- ٥ - انشاء خزانين سعة كل منهما ١٠ آلاف متر مكعب .

القسم ( ب ) : شبكة توزيع المياه :

- ١ - تزويد وتركيب انابيب وصمامات وقطع تركيبها وتوصيلات منزلية لمسافة ٢٠٧ كيلو متر .
- ٢ - تشييد محطة تعزيز وتأمين المعدات الكهربائية والميكانيكية اللازمة .
- ٣ - انشاء خزان سعة حوالي ٤٠٠٠ متر مكعب .
- ٤ - تزويد وتركيب ١٥ الف عداد مياه .

القسم ( ج ) : شبكة المجاري :

- ١ - تزويد وتركيب انابيب رئيسية وفرعية وتوصيلات منزلية لمسافة ٢٢٥ كيلو متر .
- ٢ - تشييد محطتي ضخ وتأمين المعدات الكهربائية والميكانيكية اللازمة .

القسم ( د ) : شراء سيارات ومعدات صيانة .

القسم ( هـ ) : تدريب موظفي الهيئة .

القسم ( و ) : خدمات استشارية .

تقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ( ٣٧٧٤١ مليون ريال سعودي اي ما يعادل ١٠٩ مليون دولار امريكي .

ويتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ .

هكذا من المثل

## جدول رقم ( ٣ )

## جدول المداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	القسط بالريالات السعودية
١	سبتمبر ١٩٨٣	٢٣٤٣٠٠٠
٢	مارس ١٩٨٤	٢٣٣٣٠٠٠
٣	سبتمبر ١٩٨٤	٢٣٣٣٠٠٠
٤	مارس ١٩٨٥	٢٣٣٦٠٠٠
٥	سبتمبر ١٩٨٥	٢٣٣٣٠٠٠
٦	مارس ١٩٨٦	٢٣٣٣٠٠٠
٧	سبتمبر ١٩٨٦	٢٣٣٣٠٠٠
٨	مارس ١٩٨٧	٢٣٣٣٠٠٠
٩	سبتمبر ١٩٨٧	٢٣٣٣٠٠٠
١٠	مارس ١٩٨٨	٢٣٣٣٠٠٠
١١	سبتمبر ١٩٨٨	٢٣٣٣٠٠٠
١٢	مارس ١٩٨٩	٢٣٣٣٠٠٠
١٣	سبتمبر ١٩٨٩	٢٣٣٣٠٠٠
١٤	مارس ١٩٩٠	٢٣٣٣٠٠٠
١٥	سبتمبر ١٩٩٠	٢٣٣٣٠٠٠
١٦	مارس ١٩٩١	٢٣٣٣٠٠٠
١٧	سبتمبر ١٩٩١	٢٣٣٣٠٠٠
١٨	مارس ١٩٩٢	٢٣٣٣٠٠٠
١٩	سبتمبر ١٩٩٢	٢٣٣٣٠٠٠
٢٠	مارس ١٩٩٣	٢٣٣٣٠٠٠
٢١	سبتمبر ١٩٩٣	٢٣٣٣٠٠٠
٢٢	مارس ١٩٩٤	٢٣٣٣٠٠٠
٢٣	سبتمبر ١٩٩٤	٢٣٣٣٠٠٠
٢٤	مارس ١٩٩٥	٢٣٣٣٠٠٠
٢٥	سبتمبر ١٩٩٥	٢٣٣٣٠٠٠
٢٦	مارس ١٩٩٦	٢٣٣٣٠٠٠
٢٧	سبتمبر ١٩٩٦	٢٣٣٣٠٠٠
٢٨	مارس ١٩٩٧	٢٣٣٣٠٠٠
٢٩	سبتمبر ١٩٩٧	٢٣٣٣٠٠٠
٣٠	مارس ١٩٩٨	٢٣٣٣٠٠٠

المجموع ٧٠٠٠٠٠٠٠٠



## نحس الحسن بن طاهر نائب جهرات الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٧/٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون للوقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ للوقت واضافته الى قوانين الدواة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٨

### قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه العقبة

بين الصندوق السعودي للتنمية والملكمة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه العقبة بين الصندوق السعودي للتنمية والملكمة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين الصندوق السعودي للتنمية والملكمة الاردنية الهاشمية صحيحة و نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٨/٧/٥ .

### الحسن بن طاهر

وزير السياحة والاثار	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
فائق يركات	عبدان ابو عوده	عبد السلام المجالي	مضر بدران
وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الاسلامية	وزير العمل	وزير الانشاء والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية	وزير العدل
كامل الشريف	عصام المجولوني	حسن ابراهيم	صلاح جيمع
وزير الشؤون البلدية والتربية	وزير المواصلات ووزير الصحة والوكالة	وزير الداخلية	وزير التمييز
ابراهيم ايوب	عبد الرؤوف الروابدة	سليمان شرار	مروان القاسم
وزير النقل	وزير المالية	وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة والشباب
وزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحيبات	محمد الدهاس	نجم الدين الحجازي	الشريف فواز شرف

## اتفاقية قرض

### مشروع مياه العقبة

بين الصندوق السعودي للتنمية والملكمة الاردنية الهاشمية

قرض : ٨٢/٥

وقعت الاتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٨ م .

### اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٨ م بين :

- ١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالملكمة العربية السعودية ، ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق ) ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة الصندوق .
- ٢ - الملكمة الاردنية الهاشمية ( ويشار اليها فيما يلي بالمقترض ) ، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية عطوفة الدكتور حنا عوده رئيس المجلس القومي للتخطيط .

### تمهيد

( أ ) من حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبة الوارد وصفه بالجدول رقم ( ٢ ) بهذه الاتفاقية ( ويشار اليه فيما يلي بالمشروع ) .

( ب ) ومن حيث انه بمقتضى اتفاقية قرض بين الصندوق العربي والمقترض وقعت بالاحرف الاولى بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٦ م ( ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض الصندوق العربي ) وافسق الصندوق العربي للاتماء الاقتصادي والاجتماعي ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق العربي ) على منح المقترض قرضا ( ويشار اليه فيما يلي بقرض الصندوق العربي ) يعادل مقدار اصله اربعة ملايين ومائتي الف ( ٤٢٠٠٠٠٠ دينار كويتي ) للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة .

( ج ) ومن حيث ان المقترض قد طلب الى وزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية المساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع ووافقت وزارة التنمية البريطانية على منح المقترض قرضا يبلغ مقداره ثلاثة ملايين وثلاثمائة وخمسين الف ( ٣٣٥٠٠٠٠ ) جنيا استراليا .

( د ) ومن حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها وهدا بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية .





البند ٣-٧ : ( أ ) يتعهد المقرض بأن يلزم المؤسسة :

- ١ - بأن تقوم بامساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم العمل في المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع .
- ٢ - بأن تمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع
- ٣ - بأن تقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وبانفاق حصيلة القرض والبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض .

( ب ) يتعهد المقرض بأن يلزم المؤسسة بأن تمكن ممثلي الصندوق المعتمدين من معاينة جميع وحداتها ومنشأتها ومواقع اعمالها وكافة اشغالها ومبانيها وممتلكاتها وتجهيزاتها ، ومن الاطلاع على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بما تقدم :

البند ٣-٨ : يتعهد المقرض باتخاذ او بالزام المؤسسة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاكتساب الاراضي ، والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتشييد وتشغيل الانشاءات الداخلة في المشروع .

#### المادة الرابعة

##### اتفاقات خاصة

البند ٤-١ : يتعهد المقرض بالزام المؤسسة بأن تستخدم على الدوام مدراء وموظفين من ذوى الخبرة والمؤهلات المناسبة

البند ٤-٢ : يتعهد المقرض بالزام المؤسسة بأن تقوم على الدوام بادارة شؤونها وبالحفاظ على مركزها المالي وفقاً للاسس السليمة المرعية في ادارة الاعمال .

البند ٤-٣ : يتعهد المقرض بالزام المؤسسة بأن تؤمن وتستمر في التأمين مع مؤتمنين مسؤولين ، او توفر وسائل اخرى للتأمين يقبلها الصندوق ، ضد المخاطر والمبالغ التي تتطلبها الاصول السليمة المرعية في ادارة الاعمال ،

البند ٤-٤ : يتعهد المقرض بالزام المؤسسة بأن تقوم باجراء فحص دوري طبقاً للاصول الهندسية السليمة للمحطات والخزانات والشبكات التي منتشاً ضمن المشروع وذلك لتقرير ما اذا كان هناك خلل ، او خلل محتمل في حالتها او في نوعية او كفاية صيانتها و في طرق تشغيلها مما قد يهدد سلامتها ، ويتعهد المقرض بالزام المؤسسة في حالة اكتشاف مثل ذلك الخلل او الخلل المحتمل ان تتخذ على الفور كافة الاجراءات التصحيحية اللازمة .

البند ٤-٥ : يتعهد المقرض بالزام المؤسسة بامساك سجلات وافية توضح عملياتها ومركزها المالي وفقاً للاسس المحاسبية السليمة .

البند ٤-٦ : يتعهد المقرض بالزام المؤسسة .

( أ ) باجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية ( الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها ) لكل سنة مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن المؤسسة مقبولين لدى الصندوق .

ب - بموافاة الصندوق ، فور الاعداد ، وخلال فترة لا تتجاوز بأية حال ستة اشهر بعد انتهاء كل سنة مالية بالآتي :

- ١ - صور مصدق عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها .
- ٢ - تقرير من المحاسبين المشار اليهم عن المراجعة ، ويتعين ان يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .
- ج - بموافاة الصندوق بكافة المعلومات التي يتطلبها من وقت لآخر في شأن الحسابات والتقارير المالية للمؤسسة وفي شأن المراجعة .

البند ٤-٧ : يلتزم المقرض بما يلي :

- أ - ان تتحمل الصناعات القائمة او التي ستقوم في منطقة العقبة ائمان المياه التي تستهلكها من المشروع .
- ب - تحصيل متأخرات استهلاك المياه التي تكون مستحقة الدفع حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ م ، من البلديات والدوائر والمؤسسات والجهات الحكومية . ويلتزم المقرض في المستقبل بأن يدفع للمؤسسة اية متأخرات تزيد مدة استحقاقها عن اربعة اشهر بعد المطالبة بالسداد وذلك نيابة عن تلك الجهات .

البند ٤-٨ : يقوم المقرض بمراجعة القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٣ م المنشئ للمؤسسة ، والقانون المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ م المعدل له والانظمة الصادرة بموجبها حتى يكون للمؤسسة من الاغراض والصلاحيات والسلطات الادارية والمالية والفنية ما يمكنها من القيام باعمالها بشكل ملائم وفعال وما يمنحها قدراً من الاستقلال يتناسب مع المهام الموكلة اليها بما في ذلك حقها في دفع مرتبات للموظفين تتناسب مع مائدته الجهات الاخرى المماثلة او المنافسة . ويتم تعديل القانونين في موعد لا يتجاوز ٣١ مارس ١٩٧٩ م وبعد التشاور مع الصندوق .

البند ٤-٩ : ( أ ) يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على الا يتمتع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق اثناء ضمان عيني على الاصول الحكومية . وتحقيقاً لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بأنه في حالة اثناء ضمان عيني على اصول المقرض لضمان سداد اي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - مالم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائياً وينفس المقدار وبذلك درجة الاولوية ضماناً لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون ان يتحمل الصندوق اية تكلفة في سبيل ذلك ويقوم المقرض عند اثناء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

( ب ) لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة ( أ ) على :

- ١ - احوال اثناء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن شراء تلك الاموال
- فحسب :

هكذا من الأشهر

٢ - احوال ترتيب ضمانات مينة على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن ستة اشهر واحدة من التاريخ الاصلي لمتدها بفرض سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية.

٣ - احوال انشاء الضمانات العينية في المجرى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن ستة اشهر واحدة من تاريخ الدين.

(ج) يقصد باصطلاح والاصول الحكومية الواردة في هذا البند اصول المقرض واي من اقسامه السياسية والادارية واصول اي هيئة يملكها او يسيطر عليها المقرض او اي من اقسامه المشار اليها، واي هيئة تعمل لحساب او صالح المقرض او اقسامه المشار اليها ويدخل في تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذي تحوزه اي مؤسسة تؤدي للمقرض وظائف البنك المركزي او وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وظائف مماثلة .

#### المادة الخامسة

##### الجزاءات الموقعة للصندوق

البند ٥-١ : لاغراض البند ٦-٢ من الشروط العامة، تضاف الواقعة التالية طبقاً للفقرة (و) منه : اذا عدل نظام المؤسسة الاساسي او اوقف سريانه او التي او تقرر التجاوز عن احكامه على نحو يرى الصندوق انه سيترتب عليه تأثير محسوس معاكس على قدرة المؤسسة على تنفيذ وتشغيل المشروع.

#### المادة السادسة

##### تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦-١ : تحدد الوقائع التالية كشروط اضافية لنفاذ اتفاقية القرض طبقاً للبند ١٢-١ (ب) من الشروط العامة:

(أ) ان توقيع اتفاقية القرض التبعي نيابة عن المقرض والمؤسسة - على الترتيب - قد صرح به او اصدق عليه بمقتضى كافة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية .

(ب) ان الاتفاقيات مع الممولين المشاركين قد تم التوقيع عليها وان الشروط المطلوبة لنفاذها - باستثناء تلك الخاصة بنفاذ اي من الاتفاقيات مع الممولين المشاركين او بنفاذ هذه الاتفاقية - قد تحققت.

البند ٦-٢ : يحدد الامر التالي كسالة اضافية في تطبيق البند ١٢-٢ (ب) من الشروط العامة بتعين ادراجها في الرأي او الاراء القانونية التي يتعين تقديمها الى الصندوق :

ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها او التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من جانب المقرض والمؤسسة - على الترتيب - وانها ملزمة قانوناً للمقرض والمؤسسة طبقاً لاحكامها .

البند ٦ - ٣ : يحدد تاريخ ١٩٧٨/٩/٥ لاغراض البند ١٢-٤ من الشروط العامة.

#### ( المادة السابعة )

##### تمثل المقرض العناوين

البند ٧-١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط للمقرض كممثل المقرض لاغراض البند (١١-٣) من الشروط العامة:

البند ٧-٢ : حددت العناوين التالية لاغراض البند ١١-١ من الشروط العامة:

بالنسبة للصندوق:

الصندوق السعودي للتنمية

ص.ب ٥٧١١

الرياض المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي:

الصندوق السعودي للتنمية - الرياض

المملكة العربية السعودية

التلکس: SUNDQ SJ 20145

بالنسبة للمقرض:

المجلس القومي للتخطيط

ص.ب ٥٥٥ عمان

للمملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي:

المجلس القومي للتخطيط - عمان

التلکس: JO 1319 npo

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما أصلاً وسلمت نسخة الى كل من الطرفين :

عن الصندوق السعودي للتنمية

محمد أبا الخيل

وزير المالية والاقتصاد الوطني

ورئيس مجلس إدارة الصندوق

عن المملكة الاردنية الهاشمية

حسن عوده

رئيس المجلس القومي للتخطيط



## الجدول رقم (١)

## سحب حصيلة القرض

أ - توضح القائمة المفصلة ادناه فئات البضائع الممولة من حصيلة القرض والاعتادات المخصصة لكل منها من حصيلة القرض ونسبة النفقات التي تمول في كل فئة :

الفئة	الاعتادات المخصصة من القرض معبراً عنها بالريالات السعودية	نسبة النفقات التي تمول
١ - توريد جميع الانابيب اللازمة للمشروع باستثناء الانابيب قطر ٧٠٠ م	٢٠٨٩٧,٠٠٠	٥٧,٢٪ من النفقات الاجنبية
٢ - انشاء الابار اللازمة	٨,٠٩٦,٠٠٠	٥٧,٢٪ من النفقات الاجنبية
٣ - اعمال الهندسة المدنية الخاصة بحقل الابار وخط الانابيب الرئيسي	٢٢,٨٠٣,٠٠٠	٥٧,٢٪ من النفقات الاجنبية
٤ - انشاء شبكة توزيع المياه بمدينة العقبة	٢,٨٥٤,٠٠٠	٥٧,٢٪ من النفقات الاجنبية
٥ - الاشراف على تنفيذ المشروع	١,٣٥٠,٠٠٠	٥٧,٢٪ من النفقات الاجنبية
٦ - احتياطي	١٤,٠٠٠,٠٠٠	
المجموع	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	

ب - يقصد باصطلاح « النفقات الاجنبية » لاغراض هذا الجدول النفقات بعملية اية دولة غير المقرض ، والنفقات الخاصة بالبضائع والخدمات الواردة من اراضي اية دولة غير المقرض »

ج - دون اعتماد بنصوص الفقرة (أ) اعلاه لا يجوز السحب من حصيلة القرض من اجل :

- ١ - تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية »
- ٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقرض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صنعها او توريدها »

## الجدول رقم (٢)

## وصف المشروع

يتكون المشروع من الاقسام التالية :

- ١ - حفر وتجهيز حوالي سبع آبار للمياه الجوفية بمنطقة قاع الديسي بطاقة اجمالية تبلغ ١٠ مليون متر مكعب سنوياً . بالإضافة الى حفر بئرين اختباريتين ويتر الملاحظة منسوب المياه بالمنطقة ويشمل انشاء وتجهيز الانابيب اللازمة لتجميع المياه من الابار ونقلها الى خزان سعة ٢٥٠٠ م<sup>٣</sup> وتجهيز محطة توليد الكهرباء والمباني اللازمة للإدارة .
  - ٢ - خط الانابيب الرئيسي بقطر يتراوح بين ٤٥٠ سم الى ٨٠٠ سم وبطول حوالي ٩٢,٢ كم لنقل المياه من خزان التجميع بمنطقة الديسي الى مدينة العقبة والمنطقة الصناعية جنوباً وتجهيز وتركيب خزان سعة ٣٩٠,٠٠٠ م<sup>٣</sup> شمال مدينة العقبة وخزانين للتخلص من ضغط المياه العالي على امتداد الخط سعة كل منها ٣١١,٠٠٠ م<sup>٣</sup> .
  - ٣ - شبكة توزيع المياه بمدينة العقبة وهي عبارة عن شبكة انابيب رئيسية وفرعية لتوزيع المياه بطول حوالي ٢٠ كم وباقطر تتراوح بين ١٠٠ سم الى ٦٠٠ سم بالإضافة الى انشاء خزانين للخدمة احدهما سعة ٣٤٢,٥٠ م<sup>٣</sup> لمنطقة الضغوط المنخفضة والاخر سعة ٣٥٠,٠٠ م<sup>٣</sup> لمنطقة الضغوط العالية .
  - ٤ - الخدمات الفنية وتشمل الاشراف على تنفيذ المشروع .
  - ٥ - تقدر تكاليف المشروع بمبلغ مائة وثلاثة وسبعين مليون وستة الف ( ١٧٣,٦٠٠,٠٠٠ ) ريال سعودي ( ١٥٥١ مليون دينار اردني ) .
- يتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع في ديسمبر ١٩٨٠ م :

هكذا من الأعمال

## الجدول رقم (٣)

## جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	المبلغ المستحق بالريالات السعودية
١	١ سبتمبر ١٩٨٣ م	٢٣٤٣٠٠٠
٢	١ مارس ١٩٨٤ م	٢٣٣٣٠٠٠
٣	١ سبتمبر ١٩٨٤ م	٢٣٣٣٠٠٠
٤	١ مارس ١٩٨٥ م	٢٣٣٣٠٠٠
٥	١ سبتمبر ١٩٨٥ م	٢٣٣٣٠٠٠
٦	١ مارس ١٩٨٦ م	٢٣٣٣٠٠٠
٧	١ سبتمبر ١٩٨٦ م	٢٣٣٣٠٠٠
٨	١ مارس ١٩٨٧ م	٢٣٣٣٠٠٠
٩	١ سبتمبر ١٩٨٧ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٠	١ مارس ١٩٨٨ م	٢٣٣٣٠٠٠
١١	١ سبتمبر ١٩٨٨ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٢	١ مارس ١٩٨٩ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٣	١ سبتمبر ١٩٨٩ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٤	١ مارس ١٩٩٠ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٥	١ سبتمبر ١٩٩٠ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٦	١ مارس ١٩٩١ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٧	١ سبتمبر ١٩٩١ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٨	١ مارس ١٩٩٢ م	٢٣٣٣٠٠٠
١٩	١ سبتمبر ١٩٩٢ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٠	١ مارس ١٩٩٣ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢١	١ سبتمبر ١٩٩٣ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٢	١ مارس ١٩٩٤ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٣	١ سبتمبر ١٩٩٤ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٤	١ مارس ١٩٩٥ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٥	١ سبتمبر ١٩٩٥ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٦	١ مارس ١٩٩٦ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٧	١ سبتمبر ١٩٩٦ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٨	١ مارس ١٩٩٧ م	٢٣٣٣٠٠٠
٢٩	١ سبتمبر ١٩٩٧ م	٢٣٣٣٠٠٠
٣٠	١ مارس ١٩٩٨ م	٢٣٣٣٠٠٠
المجموع		٧٠٠٠٠٠٠٠

## نحس الحسن بن طلال نائب جهولة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٧/٥  
نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ  
المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٥) لسنة ١٩٧٨

## قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع توسعة كهرباء العقبة

بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع توسعة كهرباء العقبة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمفودة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية صحيحة وناذلة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الحسن بن طلال

١٩٧٨/٧/٥

وزير السلطة والاعمار عبد الله بن عوده	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد السلام المجالي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع مفكر بدران
وزير الاعمال والشؤون الانسانية والتعمير ووزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الزراعة صلاح جبعه	وزير الداخلية مروان القاسم
وزير الشؤون البلدية والترويية ابراهيم ايوب	وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة عبد الرؤوف الروابدة	وزير التنوين مروان القاسم
وزير النقل ووزير الاشغال العامة بالوكالة علي سحيمات	وزير المالية محمد الدياس	وزير الثقافة والشباب الشريف نوال شرف

هذا من الملحق



## اتفاقية قرض

## مشروع توسعة كهرباء العقبة

بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية

## اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٧ يونيو ١٩٧٨ م بين :

- ١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق ) ، ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد ابا الخليل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة الصندوق ، و
- ٢ - المملكة الاردنية الهاشمية ، ( ويشار اليها فيما يلي بالمقترض ) ، ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية عطوفة الدكتور حنا عوده رئيس المجلس القومي للتخطيط .

## تمهيد

- أ - من حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع توسعة كهرباء العقبة ( المرحلة الثانية ) الوارد وصفه بالجدول رقم ( ٢ ) بهذه الاتفاقية ، ( ويشار اليه فيما يلي بالمشروع ) .
- ب - ومن حيث انه ستقوم بتنفيذ المشروع سلطة الكهرباء الاردنية ( ويشار اليها فيما يلي بالسلطة ) بمساعدة المقترض ، وكجزء من تلك المساعدة سيوفر المقترض حصيلة القرض للسلطة على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية .
- ج - ومن حيث ان المقترض قد طلب من بنك الاعمار الالماني ( ويشار اليه فيما يلي ببنك الاعمار ) المساعدة في تمويل جزء من المشروع ولقد وافق بنك الاعمار على منح المقترض قرضا يبلغ مقداره ثلاثة عشر مليون وخمسة الف ( ١٣٥٠٠٠٠٠ ) مارك الماني وذلك طبقا للاحكام والشروط التي سينص عليها في اتفاقية القرض المزمع ابرامها بين المقترض وبنك الاعمار . ( ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض بنك الاعمار ) .
- د - ومن حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية .
- هـ - ومن حيث انه قد ثبت للصندوق اهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب الاردن الشقيق .
- و - ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق في قراره رقم ٢٣/٩ بتاريخ ٩٨/١/٢٥ هـ على منح المقترض قرضا طبقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

فانه بناء على ما تقدم يوافق الطرفان على ما يلي :

## المادة الاولى

## الشروط العامة - تعاريف

البند ١-١: يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م

بنفس القوة والاثار كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية ، ( ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة ) .

البند ٢-١: يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية حيثما وردت في هذه الاتفاقية ، وما لم يقض سياق النص بغير ذلك ، المعاني المحددة لكل منها فيها ويكون للمصطلحات الاضافية التالية المعنى المبين قرين كل منها :

١ - « السلطة » تعني سلطة الكهرباء الاردنية التي اعيد تنظيمها بموجب قانون الكهرباء العام قانون رقم ٨ سنة ١٩٧٦ م ، او اي خلف لها يوافق عليه الصندوق .

ب - « اتفاقية القرض التبعي » تعني الاتفاقية التي سيقوم المقترض والسلطة بعقدها طبقا لنصوص البند ٣-١ ( ب ) من هذه الاتفاقية كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات من وقت لآخر .

## المادة الثانية

## القرض

البند ٢-١: يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضا يبلغ مقداره ستة وعشرين مليون ومائتين وخمسين الف ( ٢٦٢٥٠٠٠ ) ريال سعودي .

البند ٢-٢: يحق للمقترض ان يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقا لنصوص الجدول رقم ( ١ ) بهذه الاتفاقية ووفقا لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها ، او - اذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها ، لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تحول من حصيلة القرض .

البند ٢-٣: يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيلة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب . ويتم تحديد البضائع التي تحول من حصيلة القرض بالتفصيل ، والطرق والاجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقترض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما ، ويتعين على المقترض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تحول من حصيلة القرض او قبل اجراء اي تعديل يدخل على اي منها في المستقبل .

البند ٢-٤: ينتهي حق المقترض في السحب من القرض في ١٩٨٢/٦/٣٠ م ، او في اي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقترض .

البند ٢-٥: يدفع المقترض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المائة ( ٣٪ ) سنويا عن المبالغ المسحوبة من اصل القرض وغير المسددة

البند ٢-٦: تدفع تكلفة القرض والتكاليف الاخرى كل ستة اشهر في اول ابريل واول اكتوبر من كل سنة .

البند ٢-٧: مدة القرض عشرون سنة منها فترة سماح قدرها خمس سنوات ويسدد المقترض اصل القرض طبقا لجدول السداد الموضح في الجدول رقم ( ٣ ) بهذه الاتفاقية .

هكذا من الأشهر

## المادة الثالثة

## تنفيذ المشروع

البند ١-٣: أ - يتعهد المقرض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة السلطة بالعناية والكفاءة اللازمين وطبقا للاسس الهندسية والمالية السليمة المتبعة والاسس المستقرة في شأن المرافق العامة كما يلتزم بأن يوفر او يلزم السلطة بأن توفر كافة الاموال والامكانيات والخدمات والموارد الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

(ب) يلتزم المقرض بأن يقوم باعادة اقراض حصيلة القرض الى السلطة بمقتضى اتفاقية قرض تبني بعقدها المقرض والسلطة طبقا لاحكام والشروط التي يقرها الصندوق ويتعين ان تنص اتفاقية القرض التبعي على التزام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي يتفق المقرض

بموجب نصوص هذه الاتفاقية بالزام السلطة بالالتزام بها والعمل بموجبها .

(ج) يتعهد المقرض بأن يوفر للسلطة - بالإضافة الى حصيلة القرض وحصيلة اتفاقية قرض بنك الاعمار - كافة الاموال الاخرى التي تكون لازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها ، (وتدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة اي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع في وقت توقيع هذه الاتفاقية ) ، ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقا لاحكام وشروط يقرها الصندوق .

البند ٢-٣: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم استشاريين متخصصين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم واحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق ، وذلك لمساعدة السلطة في اعداد تصميم للمشروع والاشراف على تنفيذه .

البند ٣-٣: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقا لاحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٤-٣: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تؤمن او توفر الموارد الكافية للتأمين على البضائع المستوردة التي تمول من حصيلة القرض ضد المخاطر للملازمة لشراؤها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيبها ، ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للسلطة استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع او اصلاحها .

البند ٥-٣: يتعهد المقرض بأن تستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع فحسب .

البند ٦-٣: يتعهد المقرض بالزام السلطة بأن تقدم الى الصندوق كافة المخططات ، والمواصفات ، والتقارير ، والمقود الخاصة بالمشروع ، والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق اولا بأول بأي تعديل او اضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٧-٣: ( أ ) يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة :

١ - بأن تقوم بامساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم العمل في المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) ، والتعرف على البضائع والخدمات للدولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، و

٢ - بأن تمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع المدولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع ، و

٣ - بأن تقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع واتفاق حصيلة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض .

(ب) يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تمكن ممثلي الصندوق المعتمدين من معاينة جميع وحداتها ومشآتها ومواقع اعمالها وكافة اشغالها ومبانيها وممتلكاتها وتجهيزاتها ، ومن الاطلاع على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بما تقدم .

البند ٨-٣: يتعهد المقرض بأنخاذ او بالزام السلطة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاكتساب الاراضي ، والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي . اللازمة لتشييد وتشغيل الانشاءات الداخلة في المشروع .

## ( المادة الرابعة )

## اتفاقيات خاصة

البند ١-٤: ( أ ) يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على الائتماع اي قرص خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية ، وتحقيقا لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بأنه في حالة انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية لضمان سداد اي قرص خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائيا بنفس المقدار وبلات درجة الاولوية ضمانا لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لايسرى التعهد للنصوص عليه في الفقرة ( أ ) على :

١ - احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء فحسب .

٢ - احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لايزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصيل لعقدها بغرض سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .

٣ - احوال انشاء الضمانات العينية في الجرى للمتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لايزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

(ج) يقصد باصطلاح ( الاصول الحكومية ) الوارد في هذا البند اصول المقرض واي من اقسامه السياسية والادارية واصول اي هيئة يملكها او يسيطر عليها المقرض او اي من اقسامه المشار اليها واي هيئة تعمل لحساب او لصالح المقرض او اقسامه المشار اليها ، ويدخل في تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذي يحوزة اي مؤسسة تؤدي للمقرض وظائف البنك المركزي او وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وظائف مماثلة .

البند ٢-٤: يتعهد المقرض بالزام السلطة بامساك سجلات وافية توضح عملياتها ومركزها المالي وفقا للاسس المحاسبية السليمة .

البند ٣-٤: يتعهد المقرض بالزام السلطة بأن تؤمن وتستمر في التأمين مع مؤمنين مسؤولين ، او توفر وسائل اخرى للتأمين يقبلها الصندوق ضد المخاطر والمبالغ التي تتطلبها الاصول السليمة المرعية في ادارة الاعمال .

هكذا من الشغل



البند ٤ - ٤ : يتعهد المقرض بالزام السلطة :

( أ ) بإجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية ( الميزانية وبانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها ) لكل سنة مالية وفقا للمبادئ المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن السلطة مقبولين لدى الصندوق .  
( ب ) بموافقة الصندوق ، فور الاعداد . وخلال فترة لا تتجاوز بأية حال ستة شهور بعد انتهاء كل سنة مالية بالاتي :

١ - صور مصدق عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها ، و  
٢ - تقرير من المحاسبين المشار اليهم عن المراجعة ، ويتعين ان يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .  
( ج ) بموافقة الصندوق بكافة المعلومات التي يطلبها من وقت لآخر في شأن الحسابات والتقارير المالية للسلطة وفي شأن المراجعة .

البند ٤ - ٥ : يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تراجع معرفة الكهرباء من وقت لآخر - كلما كان ذلك ضروريا لضمان تمتع السلطة بموقف مالي سليم .

#### المادة الخامسة

##### الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥ - ١ : لاغراض البند ٦ - ٢ من الشروط العامة تضاف الواقع التالية طبقا للفقرة ( و ) :  
( أ ) واولا : مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في القسم « ثانيا » من هذه الفقرة :

١ - اذا اوقف حق المقرض او السلطة في سحب حصيلة قرض بنك الاعمار او التي او انهي كلياً او جزئياً طبقاً لاحكام اتفاقية قرض بنك الاعمار .  
٢ - اذا اصبح قرض بنك الاعمار المشار اليه في اتفاقية قرض بنك الاعمار مستحق السداد قبل اجل استحقاقه المتفق عليه .

« ثانياً : لا تسري الاحكام المنصوص عليها في القسم « اولاً » من هذه الفقرة اذا اقام المقرض او السلطة الدليل - على نحو يقبله للصندوق - على ان حلما الايقاف او الالغاء او الانهاء او اسقاط الاجل لا يعود الى اخلال من المقرض في تنفيذ التزاماته طبقاً لاحكام اتفاقية قرض بنك الاعمار وان اموالا كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقرض او السلطة من مصادر اخرى طبقاً لاحكام لا تتعارض مع التزامات المقرض طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

( ب ) اذا عدل اي نص من نصوص قانون الكهرباء العام ، القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ م او اوقف سريانه او التي مما يؤثر تأثيراً ملموساً معاً كما على قدرة السلطة على تنفيذ وتشغيل المشروع

البند ٥ - ٢ : لاغراض البند ٧ - ١ من الشروط العامة تضاف الواقع التالية طبقاً للفقرة ( د ) منه :  
اذا حدثت اية واقعة من الواقع المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) واولا ، ( ب ) ، او الفقرة ( ب ) من البند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية .

#### المادة السادسة

##### تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦ - ١ : تحدد الوقائع التالية كشروط اضافية لنفاذ اتفاقية القرض طبقاً للبند ١٢ - ١ ( ب ) من الشروط العامة :

( أ ) ان توقيع اتفاقية القرض التبعي نيابة عن المقرض والسلطة - على الترتيب - قد صرح به او صدق عليه وبمقتضى كافة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية اللازمة .

( ب ) ان اتفاقية قرض بنك الاعمار قد تم التوقيع عليها وان الشروط المتطلبة لنفاذها - باستثناء تلك الخاصة بنفاذ هذه الاتفاقية - قد تحققت .

البند ٦ - ٢ : يحدد الامر التالي كسألة اضافية في تطبيق البند ١٢ - ٢ ( ب ) من الشروط العامة يتعين ادراجها

في الرأي او الاراء القانونية التي يعين تقديمها الى الصندوق ، ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها او التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من جانب المقرض والسلطة - على

الترتيب - وانها ملزمة قانوناً للمقرض والسلطة طبقاً لاحكامها

البند ٦ - ٣ : يحدد تاريخ ١٩٧٨/٩/٥ ، لاغراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة :

#### المادة السابعة

##### ممثل المقرض - المناوين

البند ٧ - ١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقرض لاغراض البند ١١ - ٣ من الشروط العامة :

البند ٧ - ٢ : حددت المناوين التالية لاغراض البند ١١ - ١ من الشروط العامة :

##### بالنسبة للصندوق

الصندوق السعودي للتنمية

ص . ب ٥٧١٠

الرياض

للمملكة العربية السعودية

##### العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

للمملكة العربية السعودية

تلكس : 201145 Sundog SJ

هكذا من الأصول

بالنسبة للمقترض

المجلس القومي للتخطيط

ص. ب. ٥٥٥ - عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

تلكس : 1319 npe jo

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في التاريخ المذكور  
صدر الاتفاقية بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما أصلا  
وسلمت نسخة الى كل من الطرفين .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

حنس عوده

رئيس المجلس القومي للتخطيط

والممثل المفوض

عن الصندوق السعودي للتنمية

محمد ابا الخيل

وزير المالية والاقتصاد الوطني

ورئيس مجلس ادارة الصندوق

هكذا من الله على

## الجدول رقم ( ١ )

## سحب حصيلة القرض

١ - توضح القائمة المفصلة ادناه فئات البضائع الممولة من حصيلة القرض ، والاعتمادات المخصصة لكل منها من  
حصيلة القرض ونسبة النفقات التي تحول في كل فئة :

نسبة النفقات التي تحول	الاعتمادات المخصصة من القرض معبرا عنها بالريالات السعودية	النسبة
٧٢٪ من التكلفة الاجالية	٢٥٠٠٠٠٠٠٠ ر.س	١ - وحدا توليد ديزل ( ٥ ) ميغاواط لكل منهما مع جميع الاعمال الميكانيكية والكهربائية التابعة لهما والاعمال المدنية للمحطة ( القسم (أ) من المشروع ) ٢ - احتياطي (خاص بالوحدتين المذكورتين اعلاه)
	١٠٠٠٠٠٠٠٠ ر.س	
	٢٦٠٠٠٠٠٠٠ ر.س	

ب - دون اعتداد بنصوص الفقرة ( أ ) اعلاه ، لا يجوز السحب من حصيلة القرض من اجل :

- ١ - تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .
- ٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات  
او على استيرادها او صنعها او توزيعها .

## الجدول رقم ( ٢ )

## وصف المشروع

يهدف المشروع لتوسيع وتقوية محطة الكهرباء الرئيسية بالمقبة وكذلك لتطوير شبكات النقل والتوزيع ( ٣٣ كيلو  
فولت - ١١ كيلو فولت ) وذلك لسد الاحتياجات ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بعد عام ١٩٨٠ م ويتكون  
الترشح من الاقسام التالية :

قسم (أ) : اضافة ثلاث وحدات توليد ديزل بطاقة مقدارها ( ٥ ) ميغاواط لكل منها وتأمين جميع المعدات  
الميكانيكية والكهربائية والوحدات المساعدة الاخرى والقيام بالاعمال المدنية وتوسيع وتقوية محطة التحويل  
الرئيسية الخاصة بالمحطة .

قسم (ب) : انشاء خطوط نقل جهد ٣٣ كيلو فولت لربط المحطة المركزية مع شبكات التوزيع في المقبة وعلى  
الساحل الجنوبي مع ٨ محطات تحويل جديدة وتقوية محطتي التحويل القائميتين .

قسم (ج) : توسيع وتقوية شبكة التوزيع ١١ كيلو فولت في المقبة .

قسم (د) : خدمات فنية تشمل خدمات استشاريين هندسين لتحضير العطاءات ودراساتها والاشراف على التنفيذ  
تقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بمبلغ خمسة وسبعين مليون ( ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ ر.س ) ريال سعودي اي ما يعادل  
اثنين وعشرين مليون وستمائة وخمسة وسبعين الف ( ٢١٦٧٥٠٠٠ ) دولار امريكي .

وتوقع ان يكتمل المشروع في ١٩٨١/١٢/٣١ م .



## الجدول رقم ( ٣ )

## جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	المبلغ المستحق بالريالات السعودية
١	١ أكتوبر ١٩٨٣ م	٨٧٥٠٠٠
٢	١ أبريل ١٩٨٤ م	٨٧٥٠٠٠
٣	١ أكتوبر ١٩٨٤ م	٨٧٥٠٠٠
٤	١ أبريل ١٩٨٥ م	٨٧٥٠٠٠
٥	١ أكتوبر ١٩٨٥ م	٨٧٥٠٠٠
٦	١ أبريل ١٩٨٦ م	٨٧٥٠٠٠
٧	١ أكتوبر ١٩٨٦ م	٨٧٥٠٠٠
٨	١ أبريل ١٩٨٧ م	٨٧٥٠٠٠
٩	١ أكتوبر ١٩٨٧ م	٨٧٥٠٠٠
١٠	١ أبريل ١٩٨٨ م	٨٧٥٠٠٠
١١	١ أكتوبر ١٩٨٨ م	٨٧٥٠٠٠
١٢	١ أبريل ١٩٨٩ م	٨٧٥٠٠٠
١٣	١ أكتوبر ١٩٨٩ م	٨٧٥٠٠٠
١٤	١ أبريل ١٩٩٠ م	٨٧٥٠٠٠
١٥	١ أكتوبر ١٩٩٠ م	٨٧٥٠٠٠
١٦	١ أبريل ١٩٩١ م	٨٧٥٠٠٠
١٧	١ أكتوبر ١٩٩١ م	٨٧٥٠٠٠
١٨	١ أبريل ١٩٩٢ م	٨٧٥٠٠٠
١٩	١ أكتوبر ١٩٩٢ م	٨٧٥٠٠٠
٢٠	١ أبريل ١٩٩٣ م	٨٧٥٠٠٠
٢١	١ أكتوبر ١٩٩٣ م	٨٧٥٠٠٠
٢٢	١ أبريل ١٩٩٤ م	٨٧٥٠٠٠
٢٣	١ أكتوبر ١٩٩٤ م	٨٧٥٠٠٠
٢٤	١ أبريل ١٩٩٥ م	٨٧٥٠٠٠
٢٥	١ أكتوبر ١٩٩٥ م	٨٧٥٠٠٠
٢٦	١ أبريل ١٩٩٦ م	٨٧٥٠٠٠
٢٧	١ أكتوبر ١٩٩٦ م	٨٧٥٠٠٠
٢٨	١ أبريل ١٩٩٧ م	٨٧٥٠٠٠
٢٩	١ أكتوبر ١٩٩٧ م	٨٧٥٠٠٠
٣٠	١ أبريل ١٩٩٨ م	٨٧٥٠٠٠

المجموع ٢٦٢٥٠٠٠٠

## في الحسن بن طهري نائب جمهورية الملك المعظم

بمقتضى الفقرة ( ١ ) للبادة ( ٩٤ ) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٧/٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٧٨

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع

محطة كهرباء الحسين الحرارية ( المرحلة الثالثة )

بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية

الف ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية ( المرحلة الثالثة ) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الف ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

الف ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام القانون .

الحسن بن طلال

١٩٧٨/٧/٥

وزير	وزير	وزير	وزير	رئيس الوزراء ووزير
السياحة والآثار	الاملا	دولة لشؤون رئاسة الوزراء	الخارجية والدفاع	
غالب بركات	معتز أبو عوده	عبد السلام المجالي	مضر بدران	
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
للشؤون الاقتصادية والعمل	للشؤون الخارجية	للشؤون الخارجية	للشؤون الخارجية	للشؤون الخارجية
كلل الشريف	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	احمد عبدالكريم الطراونه
وزير	وزير	وزير	وزير	وزير
للشؤون البلدية والتربية	وزير المواصلات ووزير	الداخلية	التنظيم	مروان القاسم
ابراهيم ايسوب	الصحة بالوكالة	سليمان مرار		
عبد الرؤوف الروابدة				
وزير النقل ووزير	وزير	وزير	وزير	وزير
النقل العامة بالوكالة	الصناعة والتجارة	الثقافة والشباب	الشريف فواز شرف	
علي سحيبات	محمد الدباس	نجم الدين الدجاني		

هكذا من الأشهر

## اتفاقية قرض

مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية  
المرحلة الثالثة

بين  
الصندوق السعودي للتنمية

و  
المملكة الاردنية الهاشمية

وقعت الاتفاقية يوم ٢ رجب ١٣٩٨ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٨.

القرض رقم: ٧٩/٢

## اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٨ بين:

- ١ - الصندوق السعودي للتنمية، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق)، ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد ابا الخليل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة الصندوق، و
- ٢ - المملكة الاردنية الهاشمية، (ويشار اليها فيما يلي بالمقرض)، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية عطفة الدكتور حنا عوده رئيس المجلس القومي للتخطيط.

## تمهيد

من حيث ان المقرض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية-المرحلة الثالثة- الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية (ويشار اليه فيما يلي بالمشروع). ومن حيث انه ستقوم بتنفيذ المشروع سلطة الكهرباء الاردنية بمساعدة المقرض، وكجزء من تلك المساعدة سيوفر المقرض حصيلة القرض الى السلطة على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

ومن حيث ان المقرض قد عقد مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق العربي) اتفاقية قرض بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٧ بمبلغ مقداره خمسة ملايين وتسعمائة الف (٥٩٠٠٠٠٠) دينار كويتي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقا للاحكام والشروط التي نص عليها في اتفاقية القرض بين الصندوق العربي والمقرض، (ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض الصندوق العربي).

ومن حيث ان المقرض قد عقد مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق الكويتي) اتفاقية قرض بتاريخ ١٢/١٤/١٩٧٧ بمبلغ مقداره خمسة ملايين وتسعمائة الف (٥٩٠٠٠٠) دينار كويتي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقا للاحكام والشروط التي نص عليها في اتفاقية القرض بين الصندوق الكويتي والمقرض (ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض الصندوق الكويتي).

ومن حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية.

ومن حيث انه قد ثبت للصندوق اهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب الاردن الشقيق.

ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق، وبالنظر الى ما تقدم قد وافق بقراره رقم ٢٣/٩-١٣٩٨/١/٢٥ هـ على منح المقرض قرضا طبقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

فانه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على ما يلي:

(المادة الاولى)

## الشروط العامة - تعاريف

لبد ١-١: يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م بنفس القوة وال اثر كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية، (ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة).

لبد ٢-١: يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية - حيثما وردت في هذه الاتفاقية، وما لم يقض سياق النص بغير ذلك - المعاني المحددة لكل منها فها هي ويكون للمصطلحات الاضافية التالية للمعنى المبين قرين كل منها:

(أ) «السلطة» تعني سلطة الكهرباء الاردنية التي اعيد تنظيمها بموجب قانون الكهرباء العام، قانون رقم ٨ سنة ١٩٧٦ م، او اي خلف لها يوافق عليه الصندوق.

(ب) «اتفاقية القرض التبعي» تعني الاتفاقية التي سيقوم المقرض والسلطة بعقد ماطبقا لنصوص البند ١-٣ (ب) من هذه الاتفاقية كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات من وقت لآخر.

(ج) «المقرضان المشتركان» يعني الصندوق الكويتي والصندوق العربي.

(د) «اتفاقيات الاقراض المشترك» يعني كافة العقود والاتفاقات المبرمة بين المقرض او السلطة واي من المقرضين المشتركين في شان المشروع.

(المادة الثانية)

## القرض

لبد ١-٢: يوافق الصندوق على اقراض المقرض وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضا يبلغ ثمانية وتسعين مليوناً (٩٨.٠٠٠.٠٠٠) ريال سعودي.

لبد ٢-٢: يحق للمقرض ان يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقا لنصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية ووفقا لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقرض لتغطية المبالغ التي تم صرفها، او- اذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تحول من حصيلة القرض.

لبد ٣-٢: يتعهد المقرض بان يستخدم حصيلة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب. ويتم تحديد البضائع التي تحول من حصيلة القرض بالتفصيل، والطرق، والاجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقرض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما. ويتعين على المقرض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تحول من حصيلة القرض او قبل جراء اي تعديل يلحق على اي منها في المستقبل.

هكذا من المأهول



البند ٢-٤: يتبي حق المقرض في السحب من القرض في ١٩٨٢/٦/٣٠ م أو في أي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقرض.

البند ٢-٥: يدفع المقرض تكلفه القرض بسعر ثلاثة في المائة (٣٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة.

البند ٢-٦: تدفع تكلفة القرض والتكاليف الأخرى كل ستة أشهر في أول يونيو وأول ديسمبر من كل سنة.

البند ٢-٧: مدة القرض عشرون سنة منها فترة سماح قدرها خمس سنوات ويسدد المقرض أصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم (٣) بهذه الاتفاقية.

### المادة الثالثة

#### تنفيذ المشروع

البند ٣-١: أ - يتعهد المقرض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة السلطة بالعناية والكفاءة اللازمين وطبقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة المتبعة والاسس المستقرة في مجال المرافق العامة كما يلتزم بأن يوفر أو يلزم السلطة بأن توفر كافة الاموال والامكانيات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها.

ب - يلتزم المقرض بأن يقوم باعادة اقراض حصيلة القرض الى السلطة بمقتضى اتفاقية قرض تبني يعقدها المقرض والسلطة طبقاً للاحكام والشروط التي يقرها الصندوق. ويتعين ان تنص اتفاقية القرض التبني على الزام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي يتعهد المقرض بموجب نصوص هذه الاتفاقية بالزام السلطة بالالتزام بها والعمل بموجبها.

ج - يلتزم المقرض بأن يمارس كافة حقوقه في ظل اتفاقية القرض التبني على النحو الذي يكفل مصالح المقرض والصندوق وتحقيق الأغراض المتوخاة من القرض. وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك، فإنه لا يجوز للمقرض ان يحوّل أو يعدل أو يلغي أو يتنازل عن اتفاقية القرض التبني أو عن أي نص من نصوصها.

د - دون تحديد لعموم الفقرة (أ) من هذا البند، يتعهد المقرض بأن يوفر - بالإضافة الى حصيلة القرض وحصيلة القرضين المقدمين من المقرضين المشتركين - جميع الاموال الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها، (وتدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة أي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع وقت توقيع هذه الاتفاقية). ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقاً لاحكام وشروط يقبلها الصندوق.

البند ٣-٢: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم استشاريين هندسيين من ذوي الكفاءة تكون مؤهلاتهم وخبراتهم واحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق، وذلك لمساعدتها في الاشراف على تنفيذ المشروع.

البند ٣-٣: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لاحكام وشروط يوافق عليها الصندوق.

البند ٣-٤: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تؤمن، أو توفر الموارد الكافية للتأمين، على البضائع المستوردة التي تحمل من حصيلة القرض ضد المخاطر الملازمة لشراؤها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها أو تركيبها. ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للسلطة استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع أو اصلاحها.

البند ٣-٥: يتعهد المقرض بأن تستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع فحسب.

البند ٣-٦: يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تقدم الى الصندوق كافة المخططات والمواصفات والتفاصيل والعقود الخاصة بالمشروع والجدول الزمني الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة لذلك، وذلك بمجرد اعدادها، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق أولاً بأول بأي تعديل أو اضافة تدخل عليها في المستقبل، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق.

البند ٣-٧: أ - يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة:

١ - بأن تقوم بامساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه)، والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع، و

٢ - بأن تمكن مندوبي الصندوق الممثلين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع، و

٣ - بأن تقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيلة القرض والبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض.

ب - يتعهد المقرض بأن يلزم السلطة بأن تمكن ممثلي الصندوق من معاينة جميع وحداتها ومنشآتها ومواقع اعمالها وكافة اشغالها ومبانيها وممتلكاتها وتجهيزاتها ومن الاطلاع على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بما تقدم.

البند ٣-٨: يتعهد المقرض بالتخاذ أو بالزام السلطة بالتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاكتساب الاراضي، والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع.

### المادة الرابعة

#### اتفاقيات خاصة

البند ٤-١: يتعهد المقرض بالزام السلطة بأن تستخدم على الدوام مدراء وموظفين من ذوي الخبرة والمؤهلات المناسبة.

البند ٤-٢: يلتزم المقرض بالزام السلطة بمراجعة اسعار بيع الطاقة الكهربائية والرسوم الأخرى التي تتقاضاها من حين لآخر وتعديلها بحيث توفر للسلطة عائداً سنوياً مقبولاً على صافي موجوداتها الثابتة المستقلة،

هكذا من المأهول

البند ٤ - ٣ : يتعهد المقرض بالزام السلطة .

- ١ - بأن تقوم بإدارة وصيانة وحداتها وتجهيزاتها وممتلكاتها ، وبأن تقدم من وقت لآخر بإجراء كافة التجديدات والإصلاحات الضرورية لها ، كل ذلك طبقاً للائحة الهندسية الملائمة .
- ٢ - بأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للمحافظة على جميع الحقوق والصلاحيات والامتيازات والرخص الضرورية أو المفيدة في مجرى قيامها بأعمالها وتجديدها .
- ٣ - بأن تقوم على الدوام بإدارة شؤونها وبالحفاظ على مركزها المالي وفقاً للائحة السليمة المرعية في إدارة الأعمال والمرافق العامة .

البند ٤ - ٤ : يتعهد المقرض بالزام السلطة بأن تؤمن وتستمر في التأمين مع مؤمنين مسؤولين ، أو توفر وسائل أخرى للتأمين يقبلها الصندوق ، ضد المخاطر وبالمبالغ التي تتطلبها الأصول السليمة المرعية في إدارة الأعمال .

البند ٤ - ٥ : يتعهد المقرض بالزام السلطة بامساك سجلات وافية توضح عملياتها ومركزها المالي وفقاً للائحة المحاسبية السليمة .

البند ٤ - ٦ : يتعهد المقرض بالزام السلطة :

(أ) بإجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية ( الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها ) لكل سنة مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن السلطة مقبولين لدى الصندوق .

(ب) بموافقة الصندوق ، فور الأعداد ، وخلال فترة لا تتجاوز بأية حال ستة أشهر بعد انتهاء كل سنة مالية بالآتي :

- ١ - صور مصدق عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها ، و
- ٢ - تقرير من المحاسبين المشار إليهم عن المراجعة ، ويتعين أن يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .

البند ٤ - ٧ : (أ) يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على الائتماع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق إنشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية ، وتحقيقاً لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بأنه في حالة إنشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية لضمان سداد أي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائياً بنفس المقدار وبلدات درجة الأولوية ضماناً لسداد أصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الأخرى ويقوم المقرض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لايسرى التعهد المنصوص عليها في الفقرة (أ) على :

- ١ - أحوال إنشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء لحسب .
- ٢ - أحوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الأصلي لعقد القرض سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .
- ٣ - أحوال إنشاء الضمانات العينية في المجرى للمعاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

(ج) يقصد باصطلاح (الأصول الحكومية) الوارد في هذا البند أصول المقرض وأي من أقسامه السياسية والإدارية وأصول أي هيئة يملكها أو يسيطر عليها المقرض أو أي من أقسامه المشار إليها وأي هيئة تعمل لحساب أو لصالح المقرض أو أقسامه المشار إليها ، ويدخل في تلك الأصول الذهب والنقد الأجنبي الذي تحوزة أي مؤسسة تؤدي للمقرض وظائف البنك المركزي أو وظائف صندوق تثبيت أسعار الصرف أو وظائف مماثلة .

#### المادة السادسة

##### الجزاءات المحولة للصندوق

البند ٥ - ١ - لأغراض البند ٦ - ٢ من الشروط العامة ، تضاف الوقائع التالية طبقاً للفقرة (د) منه :  
(أ) «أولاً» : مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في القسم «ثانياً» من هذه الفقرة :

- ١ - إذا أوقف حق المقرض أو السلطة في سحب حصة أي قرض منح للمقرض أو السلطة لتمويل المشروع أو الغي أو انهي كلياً أو جزئياً طبقاً لأحكام الاتفاقية التي منح القرض بمقتضاها .
- ٢ - إذا أصبح أي قرض تحت إية اتفاقية من اتفاقيات الاقراض المشترك يستحق السداد قبل أجل استحقاقه المتفق عليه .

«ثانياً» لا تسري الأحكام المنصوص عليها في القسم أولاً من هذه الفقرة إذا أقيم المقرض أو السلطة الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على أن هذا الإيقاف أو الانهاء أو الإنهاء أو إسقاط الأجل لا يعود إلى إخلال من المقرض في تنفيذ التزاماته طبقاً لأحكام أي من اتفاقيات الاقراض المشترك وأن أموالاً كالمالية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقرض أو السلطة من مصادر أخرى طبقاً لأحكام لاتتعارض مع التزامات المقرض طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

(ب) إذا عدل القانون الصادر بإنشاء السلطة والمؤرخ في ١٩٧٦ م على نحو يغلب أن يترتب عليه أثر معاكس على قدرة السلطة على تنفيذ المشروع أو تشغيل الانشاءات الواقعة فيه .

البند ٥ - ٢ : لأغراض البند ٧ - ١ من الشروط العامة ، تضاف الوقائع التالية طبقاً للفقرة (د) منه :  
إذا حدثت إية واقعة من الوقائع المنصوص عليها في الفقرة (أ) «أولاً» (٢) ، أو الفقرة (ب) من البند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية .

#### المادة السادسة

##### تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦ - ١ : تحدد الوقائع التالية كشروط إضافية لنفاذ اتفاقية القرض طبقاً للبند ١٢ - ١ (ب) من الشروط العامة :

- (أ) أن توقيع اتفاقية القرض التي نيابة عن المقرض والسلطة - على الترتيب - قد صرح به أو صدق عليه بمقتضى كافة الإجراءات الحكومية وغير الحكومية اللازمة .
- (ب) أن كلا من اتفاقيات الاقراض المشترك قد تم التوقيع عليها وأن الشروط المطلوبة لنفاذها - باستثناء تلك الخاصة بنفاذ أي من اتفاقيات الاقراض المشترك الأخرى وينفذ هذه الاتفاقية - قد تحققت .

هذا من الأصول



البند ٦ - ٢ : يحدد الامر التالي كمسألة اضافية في تطبيق البند ١٢ - ٢ ( ب ) من الشروط العامة يتعين ادراجها في الرأي او الاراء القانونية التي يتعين تقديمها الى الصندوق :

و ان اتفاقية القرض التي تم التصريح بها او التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من جانب المقرض والسلطة - على الترتيب - وانها ملزمة قانونا للمقرض والسلطة طبقا لاحكامها .

البند ٦ - ٣ : يحدد تاريخ ١٩٧٨/٩/٥ م ، لاغراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة .

## المادة السابعة

## مثل للمقرض - العناوين

البند ٧ - ١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقرض لاغراض البند ١١ - ٣ من الشروط العامة.

البند ٧ - ٢ : حددت العناوين التالية لاغراض البند ١١ - ١ من الشروط العامة :

## بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

ص ب ٥٧١١

للمملكة العربية السعودية

## العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

للمملكة العربية السعودية

تلكس : 201145 SUNDQ SJ

## بالنسبة للمقرض :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

ص ب ٥٥٥

للمملكة الاردنية الهاشمية

## العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

للمملكة الاردنية الهاشمية

تلكس : 1319 NPC JO

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما اصلا وسلمت نسخة الى كل من الطرفين .

## عن المملكة الاردنية الهاشمية

حنا عوده

رئيس المجلس القومي للتخطيط

والممثل المفوض

## عن الصندوق السعودي للتنمية

محمد ابا الخيل

وزير المالية والاقتصاد الوطني

ورئيس مجلس ادارة الصندوق

## جدول رقم (١)

## سحب حصيد القرض

- توضح القائمة ادناه فئات البضائع الممولة من حصيد القرض والاعتمادات المخصصة لكل منها من حصيد القرض ونسبة النفقات التي تمول في كل فئة :

الفئة	الاعتمادات المخصصة من القرض معبرا عنها بالريالات السعودية	نسبة النفقات التي تمول
١ - توريد وتركيب وحدتين بخاريتين لمحطة كهرباء الحسين الحرارية - المرحلة الثالثة - وكن معداتها والانشاءات والمباني اللازمة ( القسم ( أ ) من المشروع )	٧٣٥٠٠٠٠٠٠	٣٤٪ من التكلفة الاجمالية
٢ - توريد وتركيب محطات التحويل ومعدات الاتصال والانشاءات والمباني اللازمة ( القسم ( ج ) من المشروع ) .	٧٥٣٤٠٠٠٠	٢٧٪ من التكلفة الاجمالية
٣ - خدمات استشارية ( القسم ( د ) من المشروع ) .	١٤٠٠٠٠٠٠	١٠٪ من التكلفة الاجمالية
٤ - احتياطي .	١٥٥٦٦٠٠٠٠	
المجموع	٩٨٠٠٠٠٠٠٠	

ب- دون اعتماد الفقرة ( أ ) اعلاه لا يجوز السحب من حصيد القرض من اجل :

- ١ - تمويل دفعات تحت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .
- ٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقرض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صنعها او توريدها .

## جدول رقم (٢)

## وصف المشروع

يهدف المشروع لرفع طاقة محطة الحسين الحرارية بالزرقاء في شمال المملكة الاردنية الهاشمية لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية. ويتكون المشروع من الاقسام التالية :

القسم ( أ ) : اضافة وحدتين بخاريتين لتوليد طاقة مقدارها ٦٦ ميجاوات لكل منهما وتأمين جميع المعدات الكهربائية والميكانيكية والوحدات المساعدة الاخرى والتبسيم بالاعمال المدنية وتوسيع محطة التحويل الداخلية الخاصة بالمحطة .

القسم ( ب ) : انشاء خط نقل مزدوج جهد ١٣٢ كيلو فولت بطول حوالي ٤٠ كيلو متر من محطة كهرباء الحسين الحرارية الى محطة تحويل جديدة جنوب عمان .

القسم ( ج ) : انشاء محطة تحويل فرعية بطاقة ٤٥٠٢ ميجا فولت / امير في جنوب عمان وتوسيع محطتي التحويل في ماركا ومحطة الحسين الحرارية .

القسم ( د ) : خدمات فنية تشمل خدمات استشاريين مهندسين لتحضير العطاءات ودراساتها والاشراف على التنفيذ .

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بمبلغ ٢٩٠.٥ مليون ريال سعودي اي ما يعادل حوالي ٨٤.٢ مليون دولار امريكي .

يتوقع ان يكتمل تنفيذ لمشروع في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ م .

هكذا من الأشغال

## جدول رقم (٣)

## جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	القسط بالريالات السعودية
١	١ يونيو ١٩٨٣ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢	١ ديسمبر ١٩٨٣ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٣	١ يونيو ١٩٨٤ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٤	١ ديسمبر ١٩٨٤ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٥	١ يونيو ١٩٨٥ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٦	١ ديسمبر ١٩٨٥ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٧	١ يونيو ١٩٨٦ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٨	١ ديسمبر ١٩٨٦ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٩	١ يونيو ١٩٨٧ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٠	١ ديسمبر ١٩٨٧ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١١	١ يونيو ١٩٨٨ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٢	١ ديسمبر ١٩٨٨ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٣	١ يونيو ١٩٨٩ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٤	١ ديسمبر ١٩٨٩ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٥	١ يونيو ١٩٩٠ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٦	١ ديسمبر ١٩٩٠ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٧	١ يونيو ١٩٩١ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٨	١ ديسمبر ١٩٩١ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
١٩	١ يونيو ١٩٩٢ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٠	١ ديسمبر ١٩٩٢ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢١	١ يونيو ١٩٩٣ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٢	١ ديسمبر ١٩٩٣ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٣	١ يونيو ١٩٩٤ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٤	١ ديسمبر ١٩٩٤ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٥	١ يونيو ١٩٩٥ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٦	١ ديسمبر ١٩٩٥ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٧	١ يونيو ١٩٩٦ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٨	١ ديسمبر ١٩٩٦ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٢٩	١ يونيو ١٩٩٧ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
٣٠	١ ديسمبر ١٩٩٧ م	٣٢٢٦٦.٠٠٠
	المجموع	٩٨٠٠٠.٠٠٠